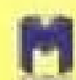
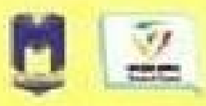
مسألة محافظة كركوك المجزأة

د. آزاد عثمان

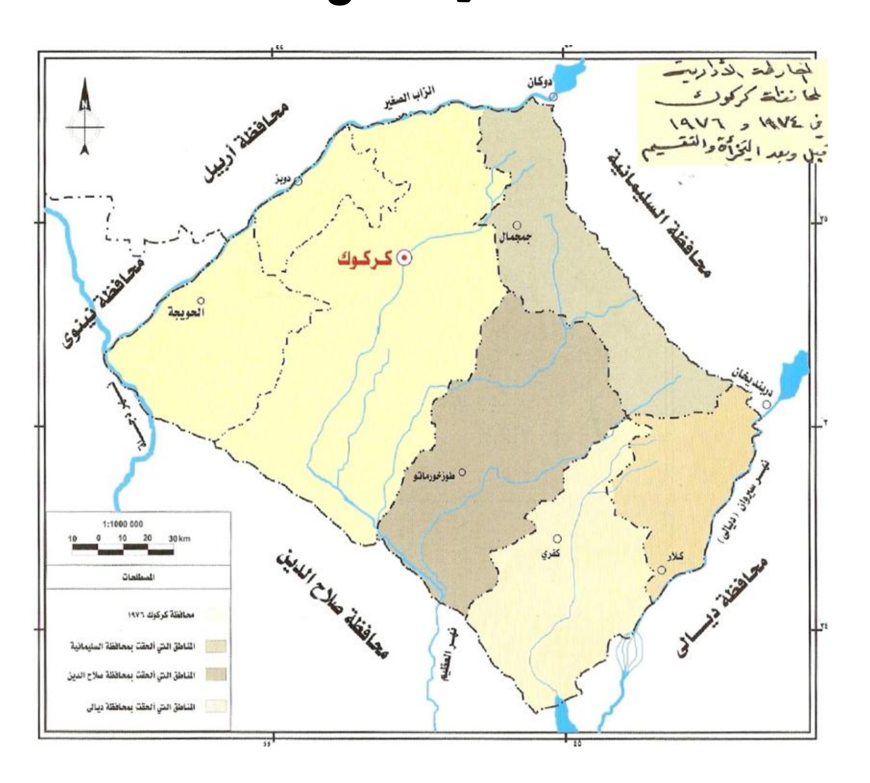



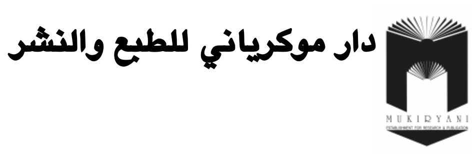
مسألة محافظة كركوك
المجزأة



مسألة محافظة كركوك المجزأة

د. آزاد عثمان





● **مسألة محافظة كركوك المجزأة**

● **الكاتب:** د. آزاد عثمان

● **التصميم الداخلي:** گۆران جمال رواندزی

● **تصميم الغلاف:** رێمان

● **السعر:** ١٥٠٠دينار

● **الطبعة الاولى:** ٢٠١٣

● **عدد:** ٥٠٠ عدد

● **مطبعة:** موكريانى (اربيل)

● **رقم الايداع:** (٧٤٤) سنة ٢٠١٣ في المديرية العامة للمكتبات العامة.

تسلسل الكتاب (٧٥٦)

سايت: www.mukiryani.com

ئيميل: info@mukiryani.com

المحتويات

المقدمة

إن مسألة كركوك تخص محافظة كركوك الأصلية المجزأة والمقسمة برمّتها ولا تقتصر على مدينة كركوك أي مركز المحافظة فقط، كما يريد البعض من المُستفيدين من تجزأتها وتقسيمها أن يصورها.

فلقد قام النظام البائد باستقطاع أطرافها الأربعة (أقضية: جمجمال، كفري، كلار و طوزخورماتو) في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وتغيير إسمها على اثر مصادرة مدخولات ثروتها الطبيعية الغزيرة تحت غطاء "التأميم"، ومن ثم إستأصل النظام السابق أربعة أعضاء حيوية من باقي جسدها (نواحي: شوان، قره هنجير، قره حسن و يايجي). بعدذلك زرع عضوين غريبين عنها في جسدها المُنهك: ناحيتي الزاب و سرگران، من أجل زيادة نسبة سكان القومية العربية على حساب القوميات الأخرى. بعد ذلك نقل وشرّد آلاف المواطنين الكورد والتركمان الى خارج إطار المحافظة ومن ثم أجبر السكان غير العرب في باقي أرجاء المحافظة المصغرة المغدورة على تغيير قوميتهم باسم "تصحيح القومية" بمختلف وسائل الضغط والحرمان والترهيب والترغيب. لقد أستهدف النظام السابق باجراءاتها التعسفية المذكورة تغيير التركيبن السكاني والأداري لمحافظة كركوك عنوة في سبيل تغيير الهوية الجغرافية الكوردستانية الجلية لمحافظة كركوك بغية إستبعادها عن "منطقة كوردستان للحكم الذاتي" وفيما بعد

إستقطاعها نهائياً من إقليم كوردستان – العراق بعد إقامة الأقليم في مناطق "الملاذ الآمن" في العام ١٩٩٢.

هناك حل دستوري واضح وصائب لهذه المشكلة المُزمنة أو بالأحرى للغدر و الأجحاف المُلحقين بهذه المحافظة و هو حل وسط و معتدل لايُمكن تجاهله أو لايجوز المماطلة في تنفيذه، لأن ذلك يمثل حلاً عقلانياً متفقا عليها سياسيا وقانونياً وهو السبيل الوحيد لتحقيق الحل السلمي الجذري للقضية الكوردية في العراق، بل ولبقاء العراق كدولة ديمقراطية فيدرالية وهو الضمانة الأساسية لأستقرارها وإزدهارها.

آزاد عثمان
أربيل ٢٠١٢/٩/٧

الحل الجذري للقضية الكردية في العراق يتوقف أساساً على حل مسألة محافظة كركوك المجزأة

في أعقاب الحرب العالمية الأولى و إنهيار الأمبراطورية العثمانية، تمكنت جميع الشعوب غير التركية في الأمبراطورية المنحلة تشكيل دولها المستقلة، عدا الشعب الكوردي، الذي حرم من حقه الشرعي في تقرير مصيره بنفسه، بالرغم من إقرار هذا الحق في معاهدة سيفر (١٩٢٠) للسلام بين الحلفاء و تركيا، حيث أكدت المادتان ٦٢ و٦٣ على حصول جزء كبير من كوردستان (العثمانية) – في البداية من شمالها – على الأستقلال الكامل في غضون عام واحد بعد تنفيذ المعاهدة. ونصت المادة ٦٤ على إستفتاء الشعب الكوردي في كردستان الجنوبية (التي كانت تشكل القسم الأعظم من ولاية الموصل) بعد ذلك بشان إنضمامها إلى الدولة الكوردية المستقلة (دافيد ماكدوفال، ١٩٧٧ ، ص ٤٥٩ - ٤٦٠) .

بعد تأكد البريطانيين من وجود كميات هائلة من النفط في كوردستان الجنوبية – خاصة في كركوك، تراجعوا تدريجيا عن تعهدهم بصدد إستقلال كوردستان. فاقترحوا في بادئ الأمر منح كوردستان الجنوبية الحكم الذاتي بعد ضمها إلى ميزوبوتاميا (بلاد مابين النهرين)، أي دمجها في مملكة العراق (مقابل موافقة حكومة العراق على منح الشركات الأنجليزية – والغربية الأخرى – إمتياز إستخراج النفط) والمساومة مع تركيا فيما بعد، على أساس التنازل عن المطالبة بولاية الموصل، مقابل الأجهاز على معاهدة سيفر والتخلي عن تنفيذ البنود الخاصة بالدولة الكوردية المستقلة. وقد تمت هذه الصفقة الغادرة فعلا في معاهدة لاحقة في لوزان (١٩٢٣) بين الحلفاء وتركيا الكمالية، التي خلت حتى من كلمة الكورد.

وقد أصاب المستعمرون البريطانيون في هذه العملية عدة أهداف بحجر واحد: حيث خدعوا بعض الكرد فيها بطرح موضوع "الحكم الذاتي" كبديل عن الدولة المستقلة،

وألزموا حكومة المملكة العراقية مقابل إمرار هذه الخدعة وكذلك إقناع الترك بتفاصيل المخطط، بالأستجابة لمطاليبهم وشروطهم، التي تضمن مصالحهم الخاصة في الدولة العراقية الفتية، وساوموا الدولة التركية الجديدة (الكمالية) بموجبها على أساس القضاء على حق الكورد في تشكيل دولتهم المستقلة.

وقد لعب المندوب السامي البريطاني في بغداد، بيرسي كوكس، دورا أساسيا في رسم هذا المخطط اللئيم. ففي الرسالة التي بعثها في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٢٢ إلى الملك فيصل يصف كوكس جوهر الخطة كما يلي: " إنها تؤدي إلى عدم إلتحاق المناطق الكوردية في العراق بكوردستان، التي ستحدد للأستقلال عن تركيا، وفي نفس الوقت تكون الحكومة التركية حرة في عدم الألتزام بالسماح للمناطق الكردية في تركيا للحصول على الأستقلال الكامل" (بيتر سلوجليت، ١٩٧٦، ص ١١٩) .

ففي الوقت الذي سمحت فيه بريطانيا العظمى للعديد من العشائر أو العوائل العربية في الخليج بتشكيل دول وإمارات مستقلة، منعت فيه قيام أية دولة أو إمارة كوردية، حتى في ظل حكومة خاضعة لها أو متحالفة معها، على غرار تلك الدول والأمارات التي أقامتها في شبه الجزيرة العربية! ماذا كان السبب؟

بهذا الخصوص كتب السياسي العربي العراقي الكبير، الأستاذ المرحوم عزيز شريف عام ١٩٥٥ قائلآ: "أما علة عدم إدارة كُردستان الجنوبية بالأحتلال المباشر، فمردها الى تفادي النفقات الباهظة التي يقتضيها الأحتلال. وقد وجد الأستعمار البريطاني في حكام العراق، البوليس الذي يقوم له بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كُردستان، ويجيي نفقاتها ونفقات سحق الحركة القومية الكُردية من جماهير العراق الكادحة، بدلا من أن تقع على كاهل الخزانة البريطانية. وبايجاز إن الأسلوب البريطاني في السيطرة على كُردستان العراق يتخذ نوعا من الأنحراف عن الأساليب الأستعمارية الأخرى، فانه لم يديره بالأحتلال المباشر كما انه لم يقيم فيه حكما شبه وطني بل حكمه باسم حكم وطني – أجنبي، عراقي – عربي"(عزيز شريف، ١٩٨٧، ص ١٣) .

ولقد حصلت الشركات الغربية فعلا على إمتياز النفط في كوردستان الجنوبية بموجب إتفاق خاص بهذا الغرض بين الحكومتين البريطانية والعراقية في ١٤ آذار عام ١٩٢٥ – قبل إلحاقها بالعراق رسميا – حيث حصلت "شركة النفط التركية" البريطانية، التي تغير اسمها فيما بعد إلى "شركة نفط العراق"، على الأمتياز المنشود. وبعد مرور ثلاث سنوات تم توزيع نسب الأمتياز بين الشركات الغربية، حيث حازت شركتان بريطانية و بريطانية- هولندية على نسبة ٤٧,٥٠٪ و شركتان فرنسية و أمريكية، كل منهما على نسبة ٢٣,٧٥٪، وحصل التاجر الأرمني س. جولبنكيان على نسبة ٥٪ (فاضل حسين، ١٩٧٧، ص ٣١٦)، وخرج الكورد من هذه العملية حتى من الناحية الأقتصادية بخفي حنين. وتم ضم كوردستان الجنوبية إلى المملكة العراقية في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥، بموجب قرار من عصبة الأمم، يتجاهل أصلا النتيجة الفعلية للأستفتاء الذي أجرته اللجنة المكلفة منها بتقصي الحقائق في عموم ولاية الموصل (أو بالأحرى نتيجة آراء الكرد في كوردستان الجنوبية بشأن مصيرهم). فلقد أصر الكورد في كركوك والسليمانية على الأستقلال، و وافق الكورد في أربيل و المناطق الكردية من الموصل على الضم الى العراق – في حالة تعذر الأستقلال – شريطة ضمان الحكم الذاتي (فريد ئيستر باور، ١٩٧٧، ص ٢٥٦). فكان موضوع النفط لدى الغربيين - آنذاك- أهم بكثير من مسألة دولة كوردية ذات سيادة.

لقد كان إكتشاف النفط في كوردستان الجنوبية نقمة على الشعب الكوردي خاصة وعلى أهل العراق عامة، بدلا من أن يكون نعمة لهم جميعا. ففي لواء كركوك بدأت عملية التعريب بعد مرور بضعة أعوام على تأسيس مملكة العراق، بسبب وجود النفط هناك. في عام ١٩٣٧ تم إسكان عشرين ألف عائلة عربية في مناطق حويجة وداقوق وتازه خورماتو (خليل إ. محمد، ١٩٩٩، ص ٤٤). ولقد أصبح تعريب محافظة كركوك سياسة ثابتة، تُطّبق وفق خطة مرسومة منذ عام ١٩٦٨، بلغت ذروتها في نهاية الثمانينات، وقد تم هدم عشرات القرى الكوردية في محافظة كركوك خاصة ضمن حملات "الأنفال" السيئة الصيت ـ علما بانه تم هدم ٧٧٩ قرية وكردية فقط في هذه

المحافظة بين عامي ١٩٦٣ ـ ١٩٩٠. وتم ترحيل عشرات الآلاف من الكورد من ديارهم هناك، وقد تم إبادة قسم منهم ودفنهم في مقابر جماعية في أماكن متعددة في غرب وجنوب العراق، وقد عُثر على جثث العشرات منهم في القبور الجماعية المُكتشفة لحد الآن. وبسبب ممارسة هذه السياسة العنصرية المعادية لكل القيم العربية الشريفة والمنافية لجميع الشرائع الدينية والأعراف الأنسانية، قلّت نسبة الكورد في كركوك تدريجيا، ففي إحصاء عام ١٩٤٧ كانت نسبة السكان الكورد ٥٣,٠٪، في إحصاء عام ١٩٥٧ أصبحت ٤٨,٣٪، وفي إحصاء عام ١٩٧٧ هبطت إلى ٣٧,٥٪. وقد قلّت نسبة السكان التركمان في كركوك من ٢١,٤٪ في إحصاء عام ١٩٥٧، إلى ١٦,٣٪ في إحصاء عام ١٩٧٧. بينما زادت نسبة السكان العرب باستمرار، فلقد إرتفعت نسبة الساكنين العرب من ٢٨,٢٪ في إحصاء عام ١٩٥٧ إلى ٤٤,٤٪ في إحصاء عام ١٩٧٧ (راجع الأحصائيات العراقية الرسمية). ولتحقيق تعريب أوسع لمحافظة كركوك لم يكتفي نظام البعث بممارسات "التطهيرالعرقي" البغيض، ولابتزوير سجلات النفوس أو إجبار أهاليها ـ غير العرب ـ على تغيير قوميتهم باسم "تصحيح القومية"!، بل قام أيضا بتفكيك وحدة محافظة كركوك الجغرافية و الأدارية وتقزيم المحافظة: ففصل أربع أقضية منها وألغى عدة نواحي فيها، ذي أغلبية سكانية كردية ـ أو كردية تركمانية ـ وضمها إلى محافظات أخرى (ذي أغلبية عربية سنّيية) بغية خفض نسبة السكان الكورد بالدرجة الأساسية في محافظة كركوك و زيادة نسبة السكان العرب فيها. فلقد ضم قضاء طوزخورماتو إلى محافظة تكريت (صلاح الدين)، وقضاء كفري إلى محافظة ديالى، وقضائي جمجمال وكلار إلى محافظة السليمانية و ناحية آلتون كوبري إلى محافظة أربيل. وألغى نواحي شوان وقره هنجير و قره حسن نهائيا، وقام ببناء أحياء إستيطانية عربية في مدينة كركوك (كمحلتي العروبة والقادسية ...) وكذلك ببناء مستوطنات عربية في أطراف كركوك باسماء فلسطينية (حيفا ويافا ...)، وغيّر إسم المحافظة إلى "التأميم".

يلاحظ هنا بوضوح:

* بأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لأجهاض معاهدة سيفر، وبالتالي إغتصاب حق الأمة الكوردية في الحفاظ على وحدة الجزء الأكبر من الأمة و على وحدة القسم الأكبر من كوردستان (التابعة سابقا للدولة العثمانية المنهارة) أي من وطنها المحتل منذ قرون غابرة، ومنعها من تقرير مصيرها في هذا الجزء من وطنها بنفسها أي من بناء دولتها المستقلة، ومن ثم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام وضمها إلى ثلاثة دول حديثة التكوين (تركيا، العراق وسوريا) ثم رسم حدود هذه الدول على مائدة المفاوضات بين مستعمرين أوروبيين وترك"

* وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لحرمان شعب كوردستان حتى من حكم ذاتي (حقيقي)، في العهدين الملكي والجمهوري في العراق، بسبب الموقف الشوفيني والعقلية الأحتلالية ل"القومجيين العرب" المتواجدين في سدة الحكم في العهدين، حيث كانوا (ولايزال) يدّعون عروبة كل العراق و العراقيين، فهم يعتبرون أرض العراق كلها (بما فيها أرض كوردستان الجنوبية) جزءً من الوطن العربي وسكان العراق جميعهم (بما فيهم الشعب الكوردي) جزءً من الأمة العربية! علما بأنهم يعلمون جيداً بأن "كوردستان العراق" هي جزء من كردستان المقسمة بين تركيا وايران والعراق وسوريا، وبأن الشعب الكوردي في العراق هو جزء من الأمة الكوردية المجزئة بحدود و ألغام وإتفاقيات هذه الدول"

* وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لسياسة التعريب في لواء كركوك في العهد الملكي، والتي بدأت في الثلاثينات، وبالذات في نواحي حويجة وداقوق وتازه خورماتو"

* وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لسياسة التعريب المبرمج لمحافظة كركوك، التي إانتهجها حزب البعث النازي (القومي الأشتراكي) منذ قيام إنقلابه الأسود في الثامن من شباط عام ١٩٦٣، ومن ثم قيامه بتكثيفها بعيد إنقلابه المشؤوم في السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨"

* وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لتغيير اسم المحافظة إلى "التأميم"
_التأميم الذي أصبح وبالا على أهل العراق و جيرانهم بدلا من أن يصبح سببا لسعادتهم وإزدهار بلادهم، بسبب الأفعال الشريرة للطغمة المتسلطة على رقابهم - علما بأن كلمتي (كار كوك) تعنيان في اللغتين السومرية و الكوردية (عمل منظم أو جيد)، وأسم أشهر حقل للنفط في كركوك (بابا گـورگـور) يعني في اللغة الكردية (الولي شعلة)، لأن الكورد كانوا يؤمنون في زمن الزردشتية بقدسية ناره الأزلية"

* وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لعدم إلتزام حكومة البعث بتنفيذ إتفاقية آذار ١٩٧٠، حيث رفضت تحديد حدود "منطقة كوردستان للحكم الذاتي" على أساس تعداد السكان بالأستناد إلى إحصاء عام ١٩٥٧ (بالرغم من مساوئ معينة لهذا الأحصاء للكورد، بسبب إعتماد معيار غير دقيق لتحديد الهوية القومية للمواطنين — اللغة الأم — و تعيين عدّادين غير محايدين لأجرائه)، ومع ذلك يبين نسب السكان في لواء كركوك كما يلي:

الكورد	٤٨,٣ ٪
العرب	٢٨,٢ ٪
التركمان	٢١,٤ ٪
الكلدان والآشوريون وآخرون	٢,١ ٪

(خليل، أ. محمد، ١٩٩٩، ص ٧٥)

لأن حزب البعث بزعامة صدام حسين أراد إستقتطاع محافظة كركوك عن "منطقة الحكم الذاتي" أي عن كوردستان العراق، ولأن قيادة ثورة أيلول لم تفرط بمحافظة كركوك"

* وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لبتر أطراف محافظة كركوك و توزيعها وتقزيمها، أي تشويه حدودها الأدارية و تبديل طابعها السكاني (الديموغرافي)، وذلك بفصل أقضية طوزخورماتو و كفري و وجمجمال و كلار عن محافظة كركوك و ضمها إلى محافظة تكريت — التي أحدثها النظام البعثي لهذا الغرض — ومحافظتي ديالى و

السليمانية، و فصل ناحية آلتون كوبري من محافظة كركوك و إلحاقها (إدارياً) بمحافظة أربيل، و إلغاء و تدمير نواحي قره هنجير و شوان و قره حسن في قضاء مركز محافظة كركوك"

* وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي ل "أنفلة" و ترحيل آلاف العوائل الكوردية من أرض آبائهم و أجدادهم في محافظة كركوك و نقل سجلات نفوسهم منها و إجبار العديد منهم على تغيير قوميتهم باسم "التصحيح" في أبشع عملية للتطهير العرقي عرفه تاريخ العراق قاطبة، بغية تعريب هذه المحافظة الكوردستانية قسرا ورسميا باستقدام عوائل عربية من وسط و جنوب العراق (خاصة من كوادر و منتسيي حزب البعث) و إسكانها في بيوت و مزارع وعلى أراضي الكورد وكذلك التركمان المرحلين و المشردين، وتسجيل المستوطنين المستقدمين كسكان محافظة كركوك بنقل سجلات نفوسهم إليها وفق برنامج عنصري مقيت لأغراض معينة في المستقبل – كما نشهدها اليوم"

* وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لتهديدات الحكومة التركية ضد الكورد في كوردستان العراق و محاولاتها المستمرة لعرقلة إزالة آثار التعريب و الترحيل و الأستيطان الجائر في محافظة كركوك، و كذلك لتدخلاتها السافرة في شؤون العراق و إستغلالها الحديث لورقة التركمان، الذين نستهم و تجاهلت إضطهادهم، بل وحتى إنكار وجودهم القومي في عهد البعث البائد"

* وبأن نفط كركوك هو السبب الرئيسي لصياغة الفقرة ب من المادة ٥٣ من قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الأنتقالية، التي تنص على "إبقاء حدود المحافظات الثماني عشر من دون تغيير خلال المرحلة الأنتقالية"! والتي حالت فعلا دون إلغاء القرارات البعثية الجائرة والمشوهة لجغرافية إقليم كوردستان في العراق الجديد. فالذي وضع هذه الفقرة قصدا، يعرف جيدا بأن حدود محافظات كوردستان: كركوك و أربيل و دهوك تم تغييرها سلبيا في عهد البعث البائد من منطلق شوفيني ظالم و بقرارات مجحفة من مجلس قيادة الأنقلاب البعثي وفق سياسة عنصرية واضحة المعالم. وغاية

كاتب هذه الفقرة و مؤيديه (العروبويين) واضح: إنهم يبتغون ترسيخ إقتطاع الأقضية الأربعة من محافظة كركوك وكذلك قضاء مخمور من أربيل و قضاء عقرة من دهوك، إنهم أرادوا و يريدون عدم إزالة آثار التعريب أطول مدة ممكنة، أو بالأحرى الأحتفاظ بنتائج التطهير العرقي وجريمة الأنفال والتعريب العنصري، بالأعتماد على حساب الأكثرية العربية في برلمان العراق الجديد، بعد إنقضاء الفترة الأنتقالية"

* وبأنّ نفط كركوك هو السبب الأساسي لوضع آلية معقدة وجائرة لتنفيذ جوهر المادة ٥٨ (الفقرة ب) من قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الأنتقالية وكذلك إهمال المادة المذكورة والتقصير الواضح في تنفيذها من قبل الحكومات الثلاثة للعراق الجديد (المؤقتة والأنتقالية والدائمة)، أي الدافع الأكبر للمماطلة والتسويف بصدد التطبيع و تصحيح الحدود الجغرافية والأدارية المشوهة من قيل النظام البعثي البائد.

لقد تم تغيير التركيب السكاني والتركيب الأداري لمحافظة كركوك بشكل مجحف وسافر بسبب النفط، وهذا ظُلم واضح لايمكن قبوله مُطلقا، ولايجوز لأي عراقي شريف أو أنسان مُنصف أن يرضى بنتائج ممارسات التعريب والترحيل والتهجير والأنفال و التفتيت العنصرية في محافظة كركوك وغيرها من مناطق كوردستان، ولايحق لأية جهة (عراقية كانت أم أجنبية) أن تغض النظر عن هذه الجرائم أو تدعُ إلى عدم إزالة آثارها السيئة (كما يفعل العنصريون داخل مجلس النواب العراقي وخارجه). فمن يقف إلى جانب الظُلم هو ظالم. علما بان إقرار كوردستانية كركوك لايعني هضم حقوق غير الكورد من التركمان والعرب والكلدان والآشوريين والأرمن فيها، لأن محافظة كركوك ستبقى موطنا لكل سكانها الأصليين المتآخين بغض النظر عن هويتها الجغرافية داخل جمهورية العراق الأتحادية و بغض النظر عن القومية أو الدين أو المذهب، ويجب أن يتساوى فيها الكل في الحقوق والواجبات، كما في باقي محافظات إقليم كوردستان أو الأقاليم الأخرى في عراق الغد. إنّ وضع الأقليات القومية والدينية في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك وفي أقضية كركوك الأصلية (جمجمال وكفري وكلار) التي تُدار من قبل حكومة إقليم كوردستان شاهد حي وخير مثال لذلك.

إنّ المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للفترة الأنتقالية، التي تم تبنيها في المادة (١٤٠) من الدستور الدائم، تتضمن حلا صائبا وعادلا لمعضلة كركوك (وكذلك مشكلة المناطق الكوردستانية المُستقطعة من إقليم كوردستان "منطقة الحكم الذاتي" من قبل النظام البعثي البائد والتي تسمى ب"المناطق المتنازعة عليها"، إضافة إلى مشكلة ضم البادية الشمالية الستراتيجية المحاذية لمحافظة كربلاء برّمتها إلى محافظة الأنبار. فالحل يقضي برفع الغبن الحاصل بحق أراضي وسكان محافظة كركوك: أي إعادة التركيب الجغرافي و الأداري لمحافظة كركوك إلى وضعهما الأصلي (ماقبل التجزأة والتقسيم)، عودة المرحّلين الكورد والتركمان إلى محافظة كركوك، عودة الساكنين العرب الذين تم جلبهم من الجنوب لغرض التعريب أو بالأحرى من أجل تغيير التركيب الديموغرافي للمحافظة إلى أماكنهم (ديارهم) الأصلية طوعيا، وتعويض الطرفين ماديا، ومن ثم إجراء إحصاء صائب وإستفتاء ديمقراطي نزيه (بمراقبة دولية إذا إقتضت الحاجة) بين سكانها بصدد تشكيل كيان فيدرالي أوبخصوص الأنضمام إلى الأقليم الفيدرالي الذي يختارونه بملأ إرادتهم وفقا للمواد (١١٧- ١١٩) من الدستور الدائم وإستنادا إلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨. علما بأنّ عودة محافظة كركوك برمتها ـ حاليا تعتبر ثلاث أقضية أصلية من محافظة كركوك جزءً من إقليم كوردستان وفقا للفقرة (أ) من المادة (٥٣) من قانون إدارة الدولة المؤقت والمثبتة في المادة ١٤٣ من الدستور الدائم ـ أو إنضمامها بصورة دستورية إلى إقليم كوردستان ليس ضَمْ، كما يدعي البعض من الذين يجهلون أو يتجاهلون عمدا حقيقة كوردستانية محافظة كركوك، خاصة من العرب غير العراقيين في فضائيات عربية متاجرة ب"العروبة" و نفر من الطورانيين المحترفين في معاداة الكورد وكوردستان في كل زمان ومكان إرضاءً لأسيادهم في أنقرة، بعكس العرب العراقيين المُنصفين الذين يعترفون بالواقع ويدافعون عن حقيقة كوردستانية محافظة كركوك، وبعكس التركمان الواقعيين الذين يُقّرون هذه الحقيقة و يسعون بجد إلى تحقيق حقوقهم الأدارية والثقافية والسياسية

المشروعة في إطار التضامن والتآخي بين جميع القوميات والأطياف في إقليم كوردستان وباقي مناطق العراق.

إن إعادة محافظة كركوك إلى سابق عهدها، كما كانت عليه قبل عام ١٩٦٨، وإقرار كوردستانيتها إستنادا إلى الأدلة التاريخية و الجغرافية و الأحصائية الدامغة (خاصة قاموس الأعلام العثماني – للمؤرخ التركي الشهير شمس الدين سامي – و الأطلس العثماني و التخمين البريطاني للسكان لعام ١٩٢١ و الأحصاءين الرسميين العراقيين للسكان لعامي ١٩٤٧ و١٩٥٧) وإقرار حق إهاليها الدستوري في تأسيس إقليم فيدرالي أو الأنصمام دستوريا إلى إقليم هي حجر الأساس للحل السلمي (العادل و الشامل) للقضية الكردية في العراق. وهو كذلك الأطار الصحيح لتحويل محافظة كركوك إلى محافظة مثالية للسلام و التآخي بين الكورد و العرب و التركمان و الكلدان و الآشوريين و الأرمن، والسبيل الناجع لتحقيق الرخاء و الرفاهية لكل الخيرين الرافضين للغدر البعثي و والأرهاب التكفيري والكراهية العنصرية فيها.

إن معضلة كركوك، التي تشكل عقدة القضية الكوردية في العراق منذ أكثر من ٨ عقود من الزمن، لايمكن تجاوزها إلاّ بتطبيق الحل الدستوري المتفق عليه فعلا: أي عن الطريق التطبيق العملي للمادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة المؤقت أو بالأحرى المادة (١٤٠) من الدستور الدائم و عن طريق إقرار حق أهاليها الشرعي في إختيار الأسلوب الفيدرالي الذي يختارونه بملأ حريتهم، إستنادا إلى قانون تأسيس الأقاليم الأتحادية وبوجود ممثلين للأمم المتحدة أو بالأحرى مراقبيين دوليين محايدين.

إنّ حل مسألة أو بالأحرى عُقدة كركوك المستعصية هو مفتاح الحل الجذري للقضية الكوردية في العراق، و تجاهل حلها لن يخدم مسيرة السلام و مبدأ الأتحاد الأختياري المزمع تبنيه في إطار دولة إتحادية (فيدرالية) ديمقراطية، لأن الأتحاد الأختياري في إطار دولة فيدرالية ديمقراطية مشتركة هو الخيار الأصح للتعايش المشترك في دولة متعددة القوميات والأديان و المذاهب، ويمكن تصوره و تحقيقه فقط على أساس الأعتراف و التعاون المتبادلين بين الأثنيات المختلفة و أقاليمها الخاصة، طبقا

لمعايير تاريخية و جغرافية و إحصائية رسمية لما قيل النظام البعثي الظالم، وشريطة إقرار جميع الحقوق المشروعة لكل الأقليات القومية و الدينية المتواجدة في كل الأقاليم. لأن الدمج الأجباري عن طريق إستخدام العنف أو الألتجاء إلى حيل "شرعية" لفرض مظالم سابقة أو جديدة، مصيره الفشل كما هو واضح و عاقبته مآسي (مزيد من الدماء و الدموع) لايجوز تكرارها في العراق الجديد.

على الخيرين من أصحاب الشأن في عراق اليوم أن يعملوا على أساس الحكمة و التوافق والتآزر إذا أرادوا إنتصار الحق و صيانة السلام و ضمان الأتحاد.

---

(1) McDowall, David: A modern History of the Kurds: I.B.Tauris, London . New York 1997.

(2) Sluglett, Peter: Britain in Iraq 1914 – 1932, published for The Middle East Centre St Anthony's College Oxford by Ithaca Press, London 1976.

(٣) شريف،عزيز: المسألة الكردية في العراق، الطبعة الثالثة، مطبعة الشهيد جمال طاهر، ستوكهولم، ١٩٨٧.

(٤) حسين، فاضل: مشكلة الموصل، دراسة قي الدبلوماسية الأنجليزية-العراثية-التركية وفي الرأي العام، أطروحة دكنوراه، الطبعة الثانية (مترجمة عن الأنجليزية)، مطبعة اشبيلية، بغداد ١٩٦٧

(5) Esterbauer, Fried / Héraud, Guy / Pernthaler, Peter (Hrsg.): Föderalismus als Mittel permanenter Konfliktregelung: Wilhelm Braumüller, Universitäts-Verlagsbuchhandlung, Wien 1977.

(٦) محمد، أ. خليل إسماعيل: إقليم كُردستان العراق، دراسات في التكوين القومي للسكان، الطبعة الثالثة، أربيل ١٩٩٩.

ملاحظة: تم نشر هذه الدراسة في العدد (١٨) من مجلة ١٤٠ في كركوك في تموز ٢٠٠٩.



بالأمس حاول البعثيون تعريب كركوك بالقوة واليوم يحاولون مواصلته في مجلس النواب ب"ورقة البعث"

(صوت العراق) / ١٨-٠٩-٢٠٠٨

(القسم الأول):

في عام ١٩٦٨ أصبح تعريب محافظة كركوك سياسة ثابتة، تُطّبق وفق خطة مرسومة من قبل النظام البعثي على أثر إستيلائه على السلطة من جديد عبر إنقلابه العسكري الثاني، وبلغت ذروتها في نهاية الثمانينات من القرن الماضي. فتم هدم عشرات القرى الكردية في محافظة كركوك. وتم ترحيل عشرات الآلاف من الكرد من ديارهم هناك الى خارج محافظة كركوك.

ولتحقيق تعريب أوسع لمحافظة كركوك لم يكتفِ نظام البعث بممارسات "التطهيرالعرقي" البغيض، ولابتزوير سجلات النفوس أو إجبار أهاليها ـ غير العرب ـ على تغيير قوميتهم باسم بُدعة "تصحيح القومية"!، بل قام أيضا بتفكيك وحدة محافظة كركوك الجغرافية والأدارية وتقزيم المحافظة: ففصل أربع أقضية منها وألغى عدة نواحي فيها، ذي أغلبية سكانية كردية ـ أو كردية تركمانية ـ وضمها إلى محافظات أخرى (عربية سنّيية والسليمانية) بغية خفض نسبة السكان الكرد بالدرجة الأساسية في محافظة كركوك و زيادة نسبة السكان العرب فيها. فلقد ضم قضاء طوزخورماتو إلى محافظة تكريت (صلاح الدين)، وقضاء كفري إلى محافظة ديالى، وقضائي جمجمال وكلار إلى محافظة السليمانية و ناحية آلتون كوبري إلى محافظة أربيل. وألغى نواحي شوان وقره هنجير و قره حسن نهائيا، وقام ببناء حوالي خمسين حي إستيطاني للعرب

الوافدين (بقصد التعريب) من محافظات الوسط والجنوب في مدينة كركوك وكذلك قام باقامة مستوطنات عربية في أطراف كركوك (في مناطق تازة خورماتو و داقوق) باسماء فلسطينية (حيفا و يافا)! وغيّر إسم المحافظة إلى "التأميم".

لقد حاول النظام البعثي تعريب محافظة كركوك و كذلك أقضية خانقين و مندلي وسنجار وشيخان و وعقرة ومخمور، واستقطع هذه المناطق من "منطقة كُردستان للحكم الذاتي" عنوةً، وهذه المناطق تسمى الآن ب "المناطق المتنازع عليها"! (طبعا كان النزاع بين النظام البعثي المُستبد والشعب الكُردي المُضطهد). واليوم يحاول بقايا البعثيين إقناع الآخرين من القوى السياسية العربية – حتى المُعارِضة منها سابقا - لأكمال مُخطط تعريبهم العنصري، تارة عن طريق دس مادة ملغومة في قانون إنتخابات المحافظات أي المادة (٢٤) – وبالقفز على قانون تأسيس الأقاليم الفيدرالية- ، وتارة أخرى بالتحريض على استخدام القوة ضد قوات حماية إقليم كُردستان (البيشمركة) المكافحة للأرهاب في المناطق المستقطعة من كُردستان من قبل النظام البعثي. علما بأن إقليم كُردستان الفيدرالي لم يتم تحديد حدوده لحد الآن بشكل نهائي، بالرغم من إقرار الفقرة (أ) من المادة (٥٣) من قانون إدارة الدولة المؤقت لحكومة إقليم كُردستان على الأراضي التي كانت تُدار من قبلها لغاية اليوم الذي سبق "حرب الخليج الثالثة" أي في نطاق ماكان يسمى ب "الملاذ الآمن". إذ تنص الفقرة المذكورة والمثبتة في المادة (١٤٣) من الدستور الدائم على مايلي: "يُعترف بحكومة اقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للاراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في ١٩ آذار ٢٠٠٣ ...". إلاّ أن تحديد حدود الأقاليم الفيدرالية العراقية لابد أن يستند إلى حقائق وأدلة تاريخية وجغرافية وإحصائية عراقية رسمية قديمة (١٩٤٧ أو١٩٥٧).

بالأمس حاول البعثيون تعريب كركوك بالقوة واليوم يحاولون مواصلته في البرلمان ب "ورقة البعث"

(صوت العراق) - ١٩-٠٩-٢٠٠٨

(القسم الثاني):

إنّ المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الأنتقالية، التي تم تبنيها في المادة (١٤٠) من الدستور الدائم، تتضمن حلا صائبا وعادلا لمعضلة كركوك المزمنة، وكذلك لمشكلة المناطق الكُردستانية المُستقطعة من إقليم كُردستان أو من ماكانت تسمى ب"منطقة الحكم الذاتي" من قبل النظام البعثي البائد والتي تسمى الآن ب"المناطق المتنازع عليها" (إضافة إلى حل مشكلة ضم البادية الشمالية الستراتيجية المحاذية لمحافظة كربلاء برّمتها إلى محافظة الأنبار، وقد تم توزيعها بادئ الأمر بين كربلاء والأنبار).

فالحل يقضي برفع الغُبن الحاصل بحق أراضي وسكان محافظة كركوك وغيرها: أي إعادة التركيب الجغرافي و الأداري لمحافظة كركوك إلى وضعهما الأصليين (ماقبل عام ١٩٦٨)، عودة المرحّلين الكُرد والتركمان إلى محافظة كركوك، عودة الساكنين العرب الذين تم جلبهم من الوسط والجنوب لغرض التعريب أو بالأحرى من أجل تغيير التركيب الديموغرافي للمحافظة إلى أماكنهم (ديارهم) الأصلية طوعيا، وتعويض الطرفين ماديا، ومن ثم إجراء إحصاء دقيق وصحيح وإستفتاء ديمقراطي نزيه (بمراقبة دولية إذا إقتضت الحاجة) بين سكانها بصدد تشكيل كيان فيدرالي أوبخصوص الأنضمام إلى الأقليم الفيدرالي الذي يختارونه بملأ إرادتهم، وفقا للمواد (١١٧-١١٩) من الدستور الدائم وإستنادا إلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ الخاص

بتأسيس الأقاليم الأتحادية. علما بأنّ عودة محافظة كركوك برمتها أي إنضمام باقي المحافظة المجزأة قسرا من قبل النظام البعثي بصورة دستورية إلى إقليم كردستان ـ حاليا تُعتبر ثلاث أقضية أصلية من محافظة كركوك جزءً من إقليم كردستان وفقا للفقرة (أ) من المادة (٥٣) من قانون إدارة الدولة المؤقت المثبتة في المادة (١٤٣) من الدستور الدائم، ليس ضَمْ كما يدّعي البعض من الذين يجهلون أو يتجاهلون عمدا حقيقة كردستانية محافظة كركوك ومسألة تفتيتها وتوزيعها من قبل البعث، خاصة من العرب غير العراقيين في فضائيات عربية متاجرة ب"العروبة" و نفر من الطورانيين المحترفين في معاداة الكرد وكردستان في كل زمان ومكان، بعكس العرب العراقيين المُنصفين الذين يعلمون أسباب المعضلة ويعترفون بالواقع الجغرافي والتاريخي الأصلي ويدافعون عن حقيقة كردستانية محافظة كركوك، وبعكس التركمان الواقعيين الذين يُقّرون هذه الحقيقة ويسعون بجد إلى تحقيق حقوقهم الأدارية والثقافية والسياسية المشروعة في إطار التضامن والتآخي بين جميع القوميات والأطياف في إقليم كردستان وباقي أقاليم العراق الأتحادي التي سوف تتشكل فبما بعد وفقا للدستور.

إن إعادة محافظة كركوك إلى سابق عهدها، كما كانت عليه في العام ١٩٧٤، وإقرار كردستانيتها إستنادا إلى الأدلة التاريخية والجغرافية والأحصائية الدامغة وإقرار حق إهاليها الدستوري في تأسيس إقليم فيدرالي أو الأنضمام دستوريا إلى إقليم هي حجر الأساس للحل السلمي (العادل و الشامل) لمعضلة كركوك خاصة و للقضية الكردية في العراق عامة. وهو كذلك الأطار الصحيح لتحويل محافظة كركوك إلى محافظة مثالية للسلام و التآخي بين الكرد و العرب و التركمان و الكلدان و الآشوريين و الأرمن، والسبيل الناجع لتحقيق الرخاء والرفاهية لكل الخييرين الرافضين للغدر البعثي والأرهاب التكفيري والكراهية العنصرية فيها.

إن معضلة محافظة كركوك المقّسّمة والمغدورة لايمكن تجاوزها إلاّ بتطبيق الحل السلمي الدستوري المتفق عليه فعلا: أي عن الطريق التطبيق العملي للمادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة المؤقت أو بالأحرى المادة (١٤٠) من الدستور الدائم و عن طريق

إقرار حق أهاليها الشرعي في إختيار الأسلوب الفيدرالي الذي يريدونه بملآ حريتهم، إستنادا إلى قانون أجراءات تأسيس الأقاليم (الأتحادية) وبوجود ممثلين للأمم المتحدة أو بالأحرى مراقبيين دوليين محايدين.

إن حل عقدة كركوك المستعصية هو مفتاح الحل الجذري للمسألة الكردية في العراق، وتجاهل حلها لن يخدم مسيرة السلام و مبدأ الأتحاد الأختياري المزمع تبنيه في إطار دولة إتحادية (فيدرالية) ديمقراطية، لأن الأتحاد الأختياري في إطار دولة ديمقراطية فيدرالية مشتركة هو الخيار الأصح للتعايش المشترك في دولة متعددة القوميات والأديان والمذاهب، ويمكن تصوره و تحقيقه فقط على أساس الأعتراف و التعاون المتبادلين بين الأثنيات المختلفة في أقاليمها الخاصة، طبقا لمعايير تاريخية و جغرافية و إحصائية رسمية لما قبل النظام البعثي الظالم، وشريطة إقرار جميع الحقوق المشروعة لكل الأقليات القومية والدينية المتواجدة في كل الأقاليم (ولقد تشكّلت مملكة العراق أصلا من ثلاثة أقاليم أو ولايات). لأن الدمج الأجباري عن طريق إستخدام القوة أو الألتجاء إلى حيل "برلمانية" — على غرار "ورقة البعث" في ٢٢ تموز ٢٠٠٨ في مجلس النواب أي المادة (٢٤) - لفرض مظالم سابقة أو جديدة أو العودة إلى الوضع السائد والمفروض بقوة الأسلحة الفتاكّة والقمع الرهيب في زمن البعث الفاشي، مصيره الفشل كما هو واضح و عاقبته مآسي (مزيد من الدماء و الدموع) لايجوز تكرارها في العراق الجديد.

إنّ "ورقة البعث" أي المادة (٢٤) تطالب بإستثناء محافظة كركوك المجزئة والمقسّمة من قبل النظام البعثي من عملية الأنتخابات الديمقراطية الحرّة التي ستجري في محافظات العراق - بغض النظر عن التجزأة والتقسيم البعثيين - وتنوي فرض مجلس محافظة على ناخبيها يتقاسم مقاعده نواب كُرد وعرب وتركمان بالتساوي أي بنسبة (٣٢٪) لكل منها! لماذا يتم غض النظر عن التجزأة الجائرة والتقسيم القسري للمحافظة من قبل النظام البعثي أي عن الغدر المُلحق بأرض وسكان المحافظة على يد النظام البعثي البائد؟ وماهي الحاجة إذاً إلى الأنتخابات الديمقراطية الحرّة في العراق

الجديد حين يتم تجاهل أسسها وأهدافها علنا؟ ومن أين جاءت هذه النسبة المتساوية العجيبة والغريبة لسكان محافظة كركوك؟ إنّ نسب السكان الواقعية حتى في إحصاء عام ١٩٥٧ العراقية الرسمية والمعترف به من قبل الأمم المتحدة أيضا هي كما يلي: الكرد ٤٨،٣٪، العرب ٢٨،٢٪ والتركمان ٢١،٤٪.

إنّ المادة (٢٤) تتناقض أصلا مع مواد عديدة للدستور الدائم: (١)، (٥)، (٦)، (٢٠) ... ويُعتبر إلتفافا واضحا على المادة (١٤٠) الأساسية للدستور والتي تعالج مشكلة كركوك وغيرها من "المناطق المُتنازع عليها" – بين النظام البعثي والشعب الكُردي. فهذه "الورقة البعثية" أي المادة (٢٤) تتجاهل كليا نص الفقرة (ب) من المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة المؤقت المثبتة في الدستور الدائم، والمتعلقة بواجب تصحيح الحدود الأدارية المغيرة غدرا من قبل النظام البعثي البائد، حيث تنص الفقرة المذكورة على مايلي: "(ب)- لقد تلاعب النظام السابق ايضا بالحدود الادارية وغيرها بغية تحقيق اهداف سياسية. على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة ... ."! وهو لذلك يُعتبر باطلا بحكم الدستور، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة (١٣) من الدستور على مايلي: "ثانياً ـ لايجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الاقاليم أو اي نص قـانوني آخـر يتعارض معه." إذاً لماذا ورقة إستثناء محافظة كركوك من قواعد الأنتحابات الديمقراطية في المحافظات العراقية، بالرغم من عدم تصحيح حدودها الأدارية المُغيرة بصورة غير عادلة في زمن التسلط البعثي لحد الآن كما جاء في الدستور الدائم؟ ولماذا تُوافق كتلتي التحالف الكُردستاني والأتحاد الأسلامي الكُردستاني على إجراء الأنتخابات في محافظات كركوك ونينوى ودهوك وأربيل وتكريت وديالى قبل تصحيح الحدود الأدارية المشوهة من قبل البعث كما يفرضه الدستور الدائم؟ وبأي حق يوافق مجلس النواب العراقي على إجراء إنتخابات المحافظات قبل معالجة التغييرات غير العادلة في الحدود الأدارية لعدة محافظات كما يؤكد عليها الدستور الدائم؟

على الخييرين من أصحاب الشأن في عراق اليوم أن يعملوا على أساس الحكمة و التوافق والتآزر وأن يتمسكوا بالدستور الدائم، إذا أرادوا إنتصار الحق و صيانة السلام و ضمان الأتحاد. علما بأن للتوافق شرطان أساسيان: مشاركة كل المكونات الأساسية من المجتمع العراقي في تشريع كل قرار مصيري بخصوص مستقبل البلاد، وعدم مخالفة أي تشريع يُراد التصويت عليه في البرلمان لأية مادة في الدستور الدائم، بأعتبار الدستور الذي أقرّته الأكثرية المُطلقة من سكان العراق هو المرجع الأعلى للجميع، وهو الضامن الوحيد لوحدة البلاد وأمنها وإستقرارها وإعمارها وتقدمها. لذا يجب على الجميع الألتزام به وحمايته من جميع الدسائس، خاصة من محاولات بقايا البعثيين داخل مجلس النواب لتحريف الدستور (كما حدث أثناء التصويت على قانون تأسيس الأقاليم الفيدرالية)، و بخصوص عملهم المستمر لتجميد الدستور عن طريق المراوغة في تنفيذ المادة (١٤٢) الخاص بتعديل الدستور بسبب خيبة أملهم من تغيير المواد الأساسية المتعلقة بالديمقراطية والفيدرالية وتصحيح الحدود الأدارية المشوهة لمحافظة كركوك والبادية الشمالية، وبصدد الفتنة القومية التي يحاولون إشعالها منذ سقوط نظامهم الفاشي عن طريق قتل وترويع الكُرد بصورة همجية في الموصل وكركوك وديالى بواسطة تحالفهم الأرهابي مع مجاميع القاعدة. وهم يحرضون على الفتنة القومية حتى داخل نطاق البرلمان الذي تسللوا إليه نتيجة لضغط "سلطة بريمر" بعد إفلاتهم من عملية إجتثاث الفكر البعثي الفاشي تحت ستار إشراك "العرب السنّة" في العملية السياسية الديمقراطية، وبحجة "المصالحة الوطنية" العشوائية. علما بأن البعثيين الفاشييون الذين يتمسكون بأيديولوجية البعث جهارا ويهتفون بحياة البعث داخل قاعة البرلمان علنا ويعتّزون بممارساتهم الفاشية السابقة وأساليبهم الشوفينية المفرقّة الحالية، خاصة ضد الشعب الكُردي وضد مناطق كردستان المُستقطعة (التي يتنازعون عليها مع الشعب الكردي)، لايمكن أن يمثلوا الأخوة المُنصفين من العرب السنّة، ولايجوز أن تشملهم "المصالحةالوطنية"، ولايستحقون أن يصبحوا نوابا وقادة سياسيين وعسكريين للعراق الجديد. فلا يمكن أن تتصالح الجُناة الفاشيون و أهالي

الضحايا المغدورين، و لايجوز مكافئة من يعتز بفكره الفاشي وممارساته العنصرية والأجرامية بمناصب إدارية أو عسكرية أو بمسؤليات سياسية أو تشريعية، لأنهم يحاولون إستغلالها للدفاع عن آثار ممارساتهم الفاشية السابقة. ولابد من الأستفادة من تجربتي أيطاليا وألمانيا في التعامل مع بقايا الفاشيين والنازيين في مسألة التعامل مع بقايا البعثيين داخل البرلمان وخارجه.

على ضحايا النظام البعثي البائد أن ينتبهوا جيدا إلى خدعة مُضطهِدي الأمس بخصوص التلاعب بشعار"العروبة" من جديد (كما حدث في النجف: حيث نظّم عدد من الشيوخ البعثيين مظاهرة للدفاع عن التعريب البعثي لكركوك والتحريض العنصري ضد الكُرد وكُردستان باسم عشائر الفرات الأوسط البريئة عن البعث وتعريبه، بايعاز من أسيادهم القابعين في الشام كحلقة جديدة من مخطط "العودة" البعثية). وعليهم تجنب التحالف معهم عسكريا ضد الشعب الكُردي المظلوم والمؤنفل من قبل البعث على أرض آبائه وأجداده (كما حدث في قره تبة: حيث حاصرت قوات مشتركة للجيش – الجديد والقديم بآليات عسكرية مزينة بالعلمين الجديد والقديم – وحدتين من قوات حرس الأقليم، أستدعيتا لمكافحة الأرهاب في المنطقة من قبل الحكومة المركزية وبالتشاور مع رئاسة الأقليم و كلفتهما المهمة سبعة وعشرين شهيداً وأعدادا من الجرحى. فبدلا من توجيه الشكر إليهم والتنسيق معهم لمواصلة العمل بصورة مشتركة أو إعفائهم من الواجب بالتشاور مع رئاسة الأقليم، تم الطلب منهم بمغادرة المنطقة خلال ستة ساعات والأسلحة موجهة إلى صدورهم في الصباح الباكر!).
وقد أمر السيد نوري المالكي بذلك من دون الأستشارة هذه المرة مع رئاسة إقليم كردستان بهذا الشأن، وقد تجاهل أيضا صلاحيات رئيس أركان الجيش بهذا الصدد لكونه كرديا، وتجاهل أيضا مسؤوليات إدارة قضاء خانقين المُنتخبة، وأرسل السيدين العبيدي والعامري إلى خانقين من دون أن يصحبهما أي مسؤول حكومي كُردي. هل ينسجم هذا المسلك للسيد رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة مع الشروط الدستورية لأدارة العراق الجديد ومع متطلبات الشراكة في حكومة إئتلافية ديمقراطية

ومع واجبات هذه الحكومة الكامنة في العمل الدءوب من إجل بناء بلد فيدرالي مستقر أو مع البند (٢٢) من برنامج عمل الحكومة الأئتلافية، الذي يؤكد على تنفيذ المادة (١٤٠) الدستورية؟

إنّ رئيس حكومة العراق الجديد، بالرغم من كونه قائدا عاما للقوات المسلحة لايجوز أن يتصرف كحاكم أوتوقراطي مطلق، أو أن يسعي إلى بناء دولة مركزية بسيطة مستبدّة على غرار الدولة العراقية المُنحلّة ودول الجيران، أو أن يهمش ببساطة مكون رئيسي من أهالي العراق و يتجاهل ممثليه المُشاركين معه في الحُكم – كما هو مفروض.

على السيد رئيس الوزراء أن يعمل على تطبيق الدستور الدائم قبل كل شئ، وفي البداية تنفيذ المادة الأساسية (١٤٢) – الخاص بتعديل الدستور حسب الأمكان لأنهاء المراوغة البعثية المتمثلة في التمديد المستمر بهدف تجميد الدستور، لأنه يستحيل تغيير المواد الأساسية فيها عبر إستفتاء الشعب كما هو مطلوب دستوريا، و تنفيذ المادة الأساسية (١٤٠) – الخاص بحل قضايا كركوك والمناطق المُستقطعة من كردستان و حل مسألة البادية الشمالية بصورة دستورية عادلة، وكذلك تطبيق القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ - الخاص بتأسيس الأقاليم الأتحادية وفقا لمواد الدستور المتعلقة ببناء دولة إتحادية، إذا أراد سيادته بقاء العراق كدولة واحدة أصلا، أي إذا أراد فعلا بناء عراق ديمقراطي فيدرالي مستقر وإذا أراد الأستمرار في رئاسة الحكومة الأئتلافية القائمة وإذا أراد إفشال مخطط البعثيين لأشعال الفتنة القومية والعودة إلى السلطة أو بالأحرى التسلط من شباك المتاجرة ب "عروبة كل العراق" و"عروبة محافظة كركوك" و"عروبة قضاء خانقين"، كما يمهد لها روادهم في مجلس النواب الأمناء على تنفيذ المخطط البعثي في برلمان العراق الجديد، بالتنسيق مع مسؤولين و كبار ضباط (من البعثيين سابقا – وربما حاليا أيضا) في وزارة دفاع العراق الجديد!

إذا نجح مخطط البعثيين داخل مجلس النواب وفي وزارة الدفاع (لاسمح الله) سيكون مصير العراق وأهاليه على كف عفريت بلا شك. لذلك يجب الأنتباه إلى مخطط ممثلي

البعث داخل مجلس النواب وفي وزارة الدفاع وخارجهما – الأرهاب المنسق مع مجاميع القاعدة - بصورة واعية وجيدة، كما ويجب حظر عمل البعثيين المتمسكين ببعثيتهم أو بالأحرى بفاشيتهم علنا في هاتين المؤسستين الأساسيتين المذكورتين بصورة قانونية وقطعية، ويستوجب حظر كل مظاهر التحريض العنصري أو الطائفي في أجهزة الأعلام (كما يحدث في فضائية "الرافدين" وجريدة "الأتجاه الآخر") ومنع السفر والأقامة للمشاركة في نشاطات بعثية تخريبية وعنصرية في أوكار معينة في دمشق وعمان والدوحة، ويجب مطالبة الحكومة السورية وغيرها بمنع النشاط التخريبي للبعثيين المتهمين الفارين إلى هناك.

نَعم كركوك خَطُ أَحمَر، ولكن للظالم وليس للمظلوم

عُقد قبل ثلاثة أيام إجتماعا بين بقايا رموز البعثيين في محافظة كركوك المفتتة والمؤنفلة من قبل نظامهم المقبور، وقد أدلوا فيه بتصريحات تُناصر ممارسات البعث العنصرية بحق الأنسان والأرض فيها بشكل سافر، وأطلقوا على أثره عبارات تجسد التشهير والقذف بحق مستشار في مجلس رئاسة الجمهورية وعضو في لجنة تطبيع الأوضاع في محافظة كركوك. وضمن لعبة ماكرة لخلط الأوراق، أخذوا يخلطون بين المحافظة والمدينة، ويعتبرون مدينة كركوك خطا أحمرا" بأعتبارها مدينة عراقية! وكأن أربيل و السليمانية ودهوك وبقية مدن كردستان العراق ليست عراقية الآن في نظرهم، بسبب تمتعها بالفيدرالية! (علما بأنّ معضلة كركوك تخص المحافظة بكاملها، وليست مدينة كركوك وحدها" وخلقها أساسا نظام بعثهم البائد). وأخذوا يحاولون علنا تحقيق منع إزالة آثار التطهير العرقي البغيض في محافظة كركوك، وإعادة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين، وحرمان ضحايا عدوان الأنفال السئ الصيت في سهول كركوك من التعويض العادل، والحيلولة دون إعادة توحيد مركز المحافظة الأصلية مع الأقضية الأربعة المفصولة منها والسعي لأستمرار تعريب المدينة وضواحيها بمستوطنات "العروبة" و"القادسية" و"الحجاج" و"غرناطة"... و أخذوا ينادون بالعمل من أجل إغتصاب حق ساكني محافظة كركوك الأصليين في لم شملهم وتطبيع الأوضاع في عموم المحافظة المشتته وتمتعها بالفيدرالية كما يريدونها (أسوة بباقي محافظات العراق، كما تنص عليها المواد ١١٦، ١١٧ و ١٣٦ أو بالأحرى ١٣٩ المعّدل من الدستور العراقي الدائم، الذي أيدته أكثرية سكان كركوك المصغّرة وغالبية أهالي جمهورية العراق).

لقد قال سيد الشهداء الأمام الحسين (ع): "أن لم تَستحِ فافعل ما تشاء". وهناك مثل كُردي مشهور بهذا الصدد مفاده: "قبل أن يمسك صاحب الدار السارق، مسك السارق صاحب الدار"!

السادة المجتمعون من الرفاق البعثثين في محافظة كركوك (المبتورة)، أعادوا تنظيم أنفسهم بعد إنهيار نظامهم المستبد في تنظيمات حزبية بأسماء جديدة: الحوار الوطني، المجلس الأستشاري، المصالحة والتحرير، الجبهة العربية الموحدة ... ولكن بنفس الأفكار البعثية العنصرية السابقة، لذلك يحاولون الأستمرار على ممارساتهم العدوانية المطبّقة ضد الكُرد وكُردستان علنا، فهم لايطيقون لا الكُرد ولا كُردستان، وسبق أن نعتوا كُردستان المظلومة في مظاهراتهم الغوغائية في ظل صور دكتاتورهم المخلوع، بعد سقوط صنم الدكتاتور في ساحة الفردوس ب "عدو الله"!" وكردستان كما يراها كل انسان عاقل هي: من أجمل وأغنى بقاع أرض الله الواسعة، يغتصبها طغاة الشعوب الجارة منذ آلاف السنين، بسبب نبذ الشعب الكُردي لنزعة الأحتلال الهمجي لأوطان الشعوب الأخرى من أجل السلطة والغنائم والمراعي، وعدم إنجراره وراء أطماع التسلط والتوسع العنصري باسم الدين، حتى في عهد صلاح الدين، والتاريخ شاهد على ذلك.

والآن لنناقش أقوال وإدعاءات السادة المجتمعين من الرفاق البعثيين في مدينة كركوك بصدد التمسك بالظلم البعثي المُلحق بمحافظة كركوك والتشهير ضد كل من يفضح الغدر البعثي ضد الكُرد فيها (حتى وإن كان تركمانيا أو عربيا) و يدافع عن حقهم المُغتصب، والذي يوضحه ويعالجه الدستور العراقي الدائم، الذي أيّده أربعة أخماس أهالي العراق في الأستفتاء التاريخي.

يفيد خبر جريدة "الزمان"، الذي تناقلته مصادر إعلامية أخرى، بأن المجتمعين إحتجوا على تقرير أعدّهُ مستشار لنائب رئيس الجمهورية (عادل عبد المهدي) عن واقع الذين تم توطينهم في كركوك (أو بالأحرى إستيطانهم على أراضي وحقول ومزارع الكرد أو التركمان المرحلين من محافظة كركوك) إبان تسلط النظام السابق، ويدّعون بأنّ التقرير المذكور وصفهم "بصفات غير لائقة"، من دون ذكر تلك الصفات غير اللآئقة، المزعومة!

وبحسب الخبر يستنكر المجتمعون "التقرير الذي أعدّه عضو لجنة تطبيع الأوضاع في محافظة كركوك وهو من التركمان"، وعدّوه "خارجا عن الدين والعشيرة يجب مقاضاته، كما أنه لايمثل الشارع التركماني في المدينة"، على حد تعبيرهم!! نلاحظ هنا الأسلوب التهكمي المهين للمُجتمعين ضد العضو المذكور في لجنة التطبيع، وهذا ليس بجديد، فالبعثيون لم يعترفوا أصلا" بوجود القومية التركمانية في العراق. إلاّ أن الجديد في الأمر هي: الفتاوى الشرعية والأحكام القضائية، فهذه الأمور ليست من إختصاص المُجتمين، ولايحق لهم البت فيها بتاتا"، إضافة إلى عدم جواز إنتهاك حقوق وكرامة موظف دولة مكلّف بواجب معين أو أي إنسان آخر. ومن حق العضو المقصود في لجنة التطبيع الرد عليهم بالأسلوب الذي يراه مناسبا أو بالأحرى صائبا، وبأمكانه أن يسعى إلى حل موضوع الأهانة والقذف الواضِحَين بحقه في الخبر المنشور في أجهزة الأعلام بالطريقة القانونية الأصولية، إذا أراد ذلك.

ومن ثم يأتي بيتُ القصيد: ورأى المشاركون في الأجتماع أنّ "عراقية كركوك خط أحمر لايمكن تجاوزه". إنّ هذه المقولة تتألف من مقطعين: المقطع الأول "عراقية كركوك" هو كتفسير الماء بالماء، لأن كل محافظات كردستان العراق هي عراقية وليست تركية أو سورية أو ايرانية! وهذه البديهية لاتُغير حقيقة كردستانية جغرافية محافظة كركوك (التي تُثبتها أدلة تاريخية وخرائط جغرافية وبيانات إحصائية دامغة) قيد أنملة. أما المقطع الثاني أي "خط أحمر لايمكن تجاوزه"، فهو إشارة مرور مهمة، جديرة بالتأمل، ولابأس من التأكيد عليه من جديد" إلاّ أنّ البعثيين المُجتمعون في كركوك يستخدمونه (سابقا وحاليا) بالعكس، فهم يسيرون بالأتجاه المعاكس في شارع أحادي الأتجاه، وهذا ليس بأمر غريب عندهم، فهو دَيدَنُهم.

ونحن نقول لبقايا البعثيين المجتمعين في مدينة كركوك وأعوانهم: نعم محافظة كركوك بأكملها(وليست مدينة كركوك فحسب) هي خَط أحَمر لايمكن تجاوزه" حيث لايجوز لبقايا النظام البعثي البائد ومؤيديهم تجاوزه من الآن فصاعدا" مُطلقا" وهذا الخط الأحمر يَشمُل: مُعاداة تطبيع الأوضاع في جميع أرجاء محافظة كركوك الأصلية

ومُعارضة رفع الظلم الملحق بكل سكان وأراضي محافظة كركوك المجزأة والمُقّسمة ابان إستبداد البعث في العراق، خاصة عودة جميع المُرّحلين والمُشّردين ألى ديارهم وإستعادة كامل حقوقهم المسلوبة و إعادة بناء ٧٧٩ قرية كركوكية مهدّمة من قبل جلاوزة البعث. وليعلم المٌجتمعون وغيرهم هذه الحقيقة جيدا، وليحفظوها عن ظهر القلب، لكي يكون أمر محافظة كركوك واضحا لهم، ولكل من تُسول له نفسه التمسك بالغدر المُلحق بسكان كركوك الأصليين وأراضي كركوك الأصلية ويصرٌّ على تجاهل هويتها الجغرافية الكُردستانية. وما عَجزَ عن تنفيذه أجهزة البعث القمعية المتعددة وماكنته الحربية الفتاكة وأسلحة دماره الشاملة في أواخر الثمانينات ضد كردستانية قرى ونواحي ومدن محافظة كركوك وضد وجود الكُرد والتركمان فيها، لن يكون بامكان بقاياها الهزيلة تحقيقه أبدا"، وعليهم بدلا من التمسك بالظلم الأعتذار للكرد والتركمان ولكل المظلومين في محافظة كركوك خاصة وفي جمهورية العراق عامة، عن الظلم الذي ألحقه بهم نظام حزبهم البائد، وتعنت دكتاتورهم "القائد"، ويطلبوا العفو منهم جميعا.

نعم محافظة كركوك خط أحمر، ولكن للبعثيين الظالمين وأمثالهم وليس لضحايا ظُلم البعثيين" لُمنفّذي حملات الأبادة الجماعية (الأنفال) ضد الكُرد ومنفذي ممارسات التطهير العرقي (الترحيل) ضد الكُرد والتركمان في محافظة كركوك ولمنفذي تفتيت وتقزيم محافظة كركوك، وليس لضحايا الأنفال والترحيل والأستيطان العنصري و التشتيت.

نعم مسألة محافظة كركوك خط أحمر، ولكن للراغبين في أستمرار التفتيت والترحيل والأنفال والتعريب وليس للداعين إلى إزالة آثار تلك الممارسات اللآانسانية الجائرة فيها، طبقا للمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للفترة الأنتقالية أو بالأحرى المادة ١٣٦ أو ١٤٠ المعدّل من الدستور العراقي الدائم.

وأخيرا، فإنّ البَعثيين المُجتمعون في كركوك وأمثالهم من الأعلاميين العروبويين الناكرين للحق والحقيقة في محطتي "الجزيرة" و"المستقلة" يعلمون جيدا بأنّ: محافظة

كركوك (وليس التأميم) كانت وستبقى محافظة كردستانية، وأن تشكيل كيان فيدرالي فيها وأنضمامها إلى أي أقليم سيكون بملئ إرادة أهاليها ووفقا للمواد المتعلقة بشأن الفيدرالية في الدستور العراقي الدائم" وهم يعلمون أيضا بأنّ مدينة كركوك شأنها شأن جميع مدن كردستان الأخرى: أربيل والسليمانية ودهوك وخانقين وسنجار و مخمور، عراقية ومفتوحة لكل العراقيين النابذين للتعريب العنصري المقيت، طالما تَكون كُردستان العراق بأكملها إقليما أي جزء" من العراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود" ولكن المُجتمعين وأعوانهم يحاولون عَبثا التمسك بالظلم الذي ألحَقهُ نظامهم البائد بمحافظة كركوك الأصلية وسكانها الأصليين (طوبوغرافيا" وديموغرافيا") بسبب حقول النفط فيها ـ وفي مقدمتها حقل Babe Gur Gur، بالرغم من عدم إمكانية كتابة إسمه بالعربي، بسبب إنعدام حرف (g) في الألفباء العربي، وذلك باستخدام أساليب مُلتوية غادرة ومفضوحة وعبارات أو تلميحات معينة بصورة عكسية" وهم بذلك يخدعون أنفسهم قبل غيرهم أو بالأحرى قبل ناخبيهم أومشاهديهم.

ملاحظة: تم نشر هذا المقال في موقع حكومة إقليم كوردستان (www.krg.org) في ٦ نيسان ٢٠٠٦.

الحقائق والشروط التي يجب أخذها بنظر الأعتبار في الأحصاء بمحافظة كركوك

إذا كان الألتزام باحترام الحقائق الديموغرافية والجغرافية والأحصائية الرسمية الصائبة (غير المشوّهة قبل سقوط النظام البعثي العنصري وبعد سقوطه أيضاً أي منذ العام ١٩٧٥ ولغاية العام ٢٠١٠) بخصوص التعداد السكاني العام في جميع محافظات العراق من دهوك الى البصرة واجباً أساسياً لأستنتاج بيانات دقيقة ومعلومات صحيحة بشأن كل ما يتعلق بهذه العملية الضرورية وقبل كل شئ للتخطيط والتنمية في البلاد باسرها، فانَ إحترام تلك الحقائق فيما يتعلق بمحافظة كركوك هو أمر لابد منه لأنجاح العملية في هذه المحافظة بالذات أي للخروج بنتائج صحيحة عبر طريقة مُنصفة، تستند الى إحترام الحقائق الثابتة بشأن التركيبين السكاني والأداري لمحافظة كركوك الأصلية قبل العام ٢٠٠٣ وبعده، وليس فقط عبر المطالبة بتاجيلها هناك بحجّة التغييرات السكانية للكورد المزعومة من قبل الكتلة العربية وممثلها في القائمة العراقية (السيد عمر الجبوري) بعد سقوط النظام البعثي في العام ٢٠٠٣، أي لابد من مراعاة الواقع قبل تجزئة محافظة كركوك وتقسيمها أيضاً، حيث تمّ تصغير مساحتها من حوالي ٢٠٠٠٠ كم٢ الى حوالي ١٠٠٠٠ كم٢ من قبل النظام البعثي في ١٩٧٥ و٧٦ لأسباب عنصرية تتمثّل في تقليل نسبة السكان الكورد الأصليين للمحافظة بُغية تعريبها بسبب نفطها (وهي حقيقة صارخة لايمكن إنكارها وجريمة فظيعة بحق السكان الأصليين لمحافظة كركوك خاصة والشعب الكوردي في العراق عامةً لايجوز تجاهلها بالبساطة التي يعتقدها السيد الجبوري وأمثاله) أو جرى هذا الغدر لأسباب سياسية كما يُسّمى في الدستور الدائم، وقد تجسّد الأجراء البعثي الغادر في إستقطاع قضائين جميع سكانهما هم من الكورد - وفقا للأحصاء العراقي الرسمي للعام ١٩٥٧ المُعتبر (وهما جمجمال وكلار) وقضائين غالبية سكانهما هم من الكورد

٥٤٪ و٥٣٪ وفقاً لنفس الأحصاء (أي طوزخورماتو وكفري)، وعن طريق فصل ناحية الزاب التابعة أصلاً لقضاء الشرقاط الذي يعتبر الآن جزءً من محافظة صلاح الدين وضمّها بجميع قراها وكامل سكانها العرب الى محافظة كركوك المصغرّة في العام ١٩٨٤ بهدف زيادة نسبة السكان العرب في محافظة كركوك على حساب سكانها الأصليين فيها، الكورد بالدرجة الأساسية و التركمان والكلدان والآشوريين بالدرجة الثانية، وكذلك عن طريق بناء حوالي ٥٠ حياً سكنياً جديداً في مدينة كركوك لأستيطان العرب الوافدين من وسط وجنوب العراق بتحريض وتحفيزات النظام البعثي بين أعوام ١٩٦٨-٩٠ إبتداء من أحياء العروبة والبعث وصدام ومرورا بأحياء قرطبة وغرناطة وعدن وانتهاءً باحياء العمل الشعبي ودور الأمن والحي العسكري، ناهيك عن الترحيل والتشريد المستمرين طيلة فترة تسلط البعث للسكان الكورد والتركمان بمختلف وسائل القمع والأضطهاد، خاصة من مركز مدينة كركوك وقرية البشير، فهل يتذكر السادة عمر الجبوري وراكان الجبوري وتورهان مفتي وغيرهم من ممثلي الكتلتين العربية والتركمانية في مجلس محافظة كركوك (المصّغرة) هذه الوقائع والحقائق؟ هل بامكانهم تجاهلها عند مطالبتهم بتاجيل عملية الأحصاء في محافظة كركوك والتاكيد على "زيادة غير شرعية للكورد بعد العام ٢٠٠٣" فقط؟ وماذا عن الحقائق المذكورة أعلاه بشأن التغييرات السكانية والأدارية الظالمة قبل ٢٠٠٣ والتي ينعتها الدستور بغير العادلة ويستوجب تصحيحها؟ أم أن المجموعتين تتفقان من جديد ضد التركيب الأداري الأصلي للمحافظة وضد السكان الكورد لمحافظة كركوك ومن ضمنهم المشردين العائدين الى ديار آبائهم وأجدادهم، بغية تشويه الحقائق الجغرافية والتاريخية والأحصائية الدامغة لمحافظة كركوك الأصلية الممزقة والموزعة بين المحافظات المجاورة (السليمانية وصلاح الدين وديالي) لأسباب سياسية مشتركة في الوقت الحاضر؟ وماهو رأيهم بالمناسبة حول زيادة السكان العرب في قضاء الحويجة ونواحيها الجديدة في عهد البعث وبعد العام ٢٠٠٣؟ وكذلك بخصوص السكان العرب الوافدين من خارج محافظة كركوك والساكنين لحد الآن في الأحياء السكنية (المستوطنات) المذكورة والمبنية لهم من

قبل النظام البعثي بقصد التغيير السكاني المُجحف لمدينة ومحافظة كركوك؟ فمسألة كركوك تشمل محافظة كركوك الأصلية برمّتها ديموغرافياً وجغرافياً وليست فقط مركزها أي مدينة كركوك أو بعد العام ٢٠٠٣ فحسب، كما يتصورها البعض!

وهنا نتوجه بأسئلة مهمة للمسؤولين الكورد في حكومة إقليم كوردستان وبرلمان كوردستان والكتلة الكوردية في مجلس محافظة كركوك (في حدودها الأدارية المبتورة الحالية): لماذا لاتقومون بتوضيح هذه الحقائق وتثبيتها ببيانات رسميية للرأي العام العراقي والعالمي—كما فعل الكتلتان العربية والتركمانية- بهذا الشأن؟ وأين دور الأعلام الكوردي، خاصة القنوات الفضائية المتعددة، بخصوص هذه المسالة الحيوية والحسّاسة لأيضاح الحقائق بالأدلة والمستمسكات؟ وماهو رأيهم بصدد إحصاء سكان الأقضية الأربعة المُستقطعة من محافظة كركوك من قبل النظام البعثي، هل سيُعتبرون جزءً من سكان محافظة كركوك كما كانوا فعلاً أم من سكان المحافظات الموزعة عليها؟ وماذا بشأن سكان ناحية الزاب المُلحقة بمحافظة كركوك من قبل النظام البعثي، هل سيعتبرون جزءً من سكان محافظة صلاح الذين كما كانوا فعلاً قبل الضم أم سُيعتبرون من سكان محافظة كركوك برحابة الصدر؟ لأن نتائج هذا التعداد السكاني ستكون حاسمة ومصيرية بصدد ليس فقط الهوية الجغرافية والتركيب الأداري والتنظيم الفيدرالي لمحافظة كركوك المغدورة المشّتتة والمبتورة، بل بصدد مصير ومستقبل دولة العراق الأتحادية برمّتها، لأن أي غدر إضافي بحق التركيبين السكاني والأداري لمحافظة كركوك سيؤدي الى كارثة لايُحمد عقباها، لأنه سيسبب في إثارة غضب الكورد الساكتين لحد الآن والذين ينتظرون بفارغ الصبر حل مشكلة الغدر المُلحق بمحافظة كركوك الأصلية وسكانها الأصليين أو بالأحرى حل هذه العقدة المستعصية في القضية الكوردية في العراق قانونيا أي سلميا، وذلك بالأستناد الى الحل الوسط المتمثل في المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم. والأحصاء الصائب في محافظة كركوك (الأصلية الدستورية) وفي (المناطق الأخرى المختلف عليها إداريا) يجسّد المرحلة الثانية من مراحل تطبيق هذا الحل الدستوري السلمي بعد مرحلة التطبيع، ويؤثر بدرجة كبيرة في

سير ونتيجة المرحلة الثالثة والأخيرة المتجسدة في إستفتاء جميع سكانها الأصليين حول التبعية الأدارية لمحافظتهم ومناطقهم في المستقبل، وهو المدار والمحك لضمان نجاح تطبيق الحل الدستوري السلمي لهذه المشكلة الكبيرة والمزمنة. لذلك لابد من تنفيذ عملية الأحصاء بتفاهم وتعاون وقناعة جميع أطراف وأطياف العراق بسلامة نهج وعدالة خطة تنفيذها إضافة الى وضوح جدواها، وباشراف عدّادين نزيهين ويصورة متكافئة من كل المكونات القومية والدينية، وبمراقبة مراقبين دوليين محايدين وهذا شرط لابد من تنفيذه عند اجرائه لضمان النزاهة وتامين المصداقية لجميع الأطراف. لذلك على الأجهزة المختصة وذات العلاقة في الحكومة الأتحادية وحكومة إقليم كوردستان وفي مجلس النواب العراقي، وفي مجلس محافظة كركوك (في حدودها الأدارية الحالية) وفي مجالس جميع الأقضية الأصلية لمحافظة كركوك (في الحدود الرسمية والشرعية لعام ١٩٧٥) أن يكونوا بمستوى المسؤولية التاريخية المُلقاة على عاتقهم: بغية إنجاح عملية الأحصاء العام في جميع انحاء البلاد وضمان وحدة واستقرار واعمار العراق وإنقاذ أهاليه من الأرهاب والفساد والتمييز والتناحر، وذلك بتجنب إهمال حقوق ورأي الآخر أو استفزازه والأبتعاد عن المتاجرة بالمشاعر القومية والدينية والمذهبية والعشائرية في سبيل نجاح العملية السياسية، خاصة في مخاضها الحالي العسيرة، لبناء عراق إتحادي مستقل مستقر ومزدهر.

ملاحظة: تم نشر هذا المقال في موقع صوت العراق في ٢٠١٠/٠٩/٢٠

من يعرقل قانون الأنتخابات ولماذا؟

لقد أصبحت مسألة تعديل قانون إنتخاب مجلس النواب العراقي القديم لعبة سياسية مملّة ومضيعة للوقت في ظرف حرج جداً في تاريخ العراق الجديد، ولقد خرجت اللعبة عن إطار تكتيك إنتخابي مزعج، فأصبحت مناقشاتها العقيمة حول نقطة معينة لاعلاقة لها أصلاً بجوهر قانون إنتخاب مجلس النواب وأهداف إصلاحه مناورة سياسية مفضوحة الغايات، لذلك تثير أعصاب المواطنين والمواطنات في كافة أنحاء العراق من زاخو إلى الفاو. فأصرار البعض على آلية متميزة مختلفة للأنتخابات في محافظة كركوك فقط ولأسباب واهية، تَتجاهل الدستور الدائم و تتناسى قانون الأنتخابات وتُخالف بل تتحدى قرار وإرادة أعلى سلطة قضائية للبلاد بهذا الشأن، لامبرر له مطلقا ولا داعٍ لأشغال كامل مؤسسات الدولة والرأي العام به بتاتاً ولايجوز تعطيل تعديل القانون القديم أو تاجيل الأنتخابات بسببه.

فلماذا تتم عرقلة تشريع القانون الجديد وما هي الدوافع والأهداف الحقيقية من وراء تلك اللعبة التي سئم منها حتى الأجانب خارج العراق؟

إن السبب الرئيسي المُعلن لتاخير إصدار القانون الجديد هو: عدم إتفاق الكتل السياسية داخل مجلس النواب أو بالأحرى عدم توصل ممثلي الكٌرد والعرب والتركمان إلى صيغة توافقية خاصة لأنتخابات مجلس النواب في محافظة كركوك. هنا يحاول غالبية ممثلي العرب والتركمان في محافظة كركوك عرض المشكلة وكأنها: مشكلة مدينة كركوك فقط، وفي نطاق الحدود الأدارية الحالية للمحافظة، وبسبب زيادة نسبة السكان الكورد في مركز المحافظة، ويجب حل هذه المشكلة برأيهم عن طريق ربطها بمسألة تشريع قانون الأنتخابات الجديد!

إلاّ أنّ المشكلة هي: مشكلة محافظة كركوك برمتها وليست مشكلة مدينة كركوك أي مركز المحافظة فقط، وهي في نطاق حدودها الأصلية - أي قبل تجزأتها وتقسيمها وتصغيرها من قبل النظام البعثي لأسباب عنصرية مرفوضة. وإن قضية محافظة كركوك هي العقدة المستعصية للمسألة الكوردية في العراق منذ تأسيس المملكة العراقية وإلى يومنا هذا، ولايمكن حلها في إطار قانون إنتخاب مجلس النواب، بل يجب حلها أستنادا إلى مبادئ الحق والعدالة ووفقا للتوصيات والآليات المثبتة في الدستور الدائم المشترك.

ولنناقش الآن الدافع أو السبب الذي يُظهره معظم ممثلي العرب والتركمان كمبرر لآلية أو صيغة خاصة بالأنتخابات في محافظة كركوك: وهو زيادة نسبة السكان الكورد فيها بصورة غير طبيعية بشكل سيؤدي إلى إحداث تغيير ديموغرافي في المحافظة المتعددة القوميات لصالح الكورد على حساب العرب والتركمان كما يقولون، ولهذا يطالبون بإجراء الأنتخابات على أساس سجلات الأنتخابات للعام ٢٠٠٤، وهذا يعني إستثناء وحرمان أكثرية المشردين والمهجرين الكورد من قبل النظام البعثي العائدين إلى المحافظة في الفترة المحصورة بين أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، علما بان العديد منهم لم يتسنى لهم فرصة العودة إلى كركوك وهم يعيشون لحد الآن في مجمعي بنه سلاوة و بازيان و في مدن أربيل والسليمانية وسوران. ويصرّممثلي العرب والتركمان أيضا على إجراء الأنتخابات في إطار الحدود الحالية المغيّرة من قبل النظام البعثي للمحافظة.

أولا: إنّ زيادة نسبة السكان لاتقتصر فقط على محافظة كركوك كما هو معلوم، فلقد بلغت نسبة زيادة السكان حسب البيانات المتوفرة في محافظة نينوى ٨٥٪ وفي محافظة صلاح الدين ١٠٠٪، وهاتان الزيادتان للسكان غير طبيعيتان وغير منطقيتان ولايمكن تصديقهما ولايجوز القبول بهما أبداً، لأن الأساس العلمي لتعداد السكان هو إحصاء السكان، فلم يجري أي إحصاء في الآونة الأخيرة في العراق، وإنّ النسبة السنوية للنمو السكاني لم تتجاوز في البحوث الجارية في العراق ٥,٥ ٪، ومن أجل تمرير هذا التزوير الواضح لزيادة نسبة السكان في كلتا المحافظتين المذكورتين بالذات تمت المطالبة

بتأجيل عملية الأحصاء السكاني للعراق كلّه عاما كاملا وتبعا للطلب تم التأجيل! ثانيا: إن محافظة كركوك ليست وحدها متعددة القوميات، وكما هو معلوم فان محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين هي أيضا متعددة القوميات ويتركب سكانها من نفس القوميات المتواجدة في محافظة كركوك. ثالثا: هناك حقيقة ساطعة أخرى، يتجاهلها هؤلاء الممثلين للعرب والتركمان في كركوك (وفي مقدمتهم السيدان عمر الجبوري وسعدالدين أركيج) وكل انصار صيغة خاصة للأنتخابات في محافظة كركوك المصغرة، تتمثل في التغييرين الديموغرافي والجغرافي اللّذين أجراهما النظام البعثي البائد بحق التركيب السكاني الأصلي للمحافظة وبحق الحدود الأدارية الأصلية للمحافظة وتبعا لهما بحق الهوية الجغرافية للمحافظة. ففي سبيل إجراء الفصل القسري لعشرات الآلاف من السكان الكورد والتركمان من محافظتهم الأصلية قام النظام البعثي العنصري بأستقطاع أربعة أقضية منها وتصغيير مساحة المحافظة الأصلية من ١٩٥٤٣ كم^{٢} إلى ٩٦٧٩ كم^{٢}! ويتناسى هؤلاء المنادين بصيغة خاصة للأنتخابات في محافظة كركوك أيضا إعتبار الدستور لهذين التغييرين إجرائين غير مشروعين وإشارته العلنية إلى وجوب تصحيح الحدود الأدارية المغيّرة للمحافظات المعنية، لذلك يجب في الحقيقة إجراء الأنتخابات وعملية الأحصاء السكاني في محافظة كركوك في نطاق الحدود الأصلية للمحافظة وليست في حدودها الحالية المشوهّة. فعندما توافق القوى السياسية الكردستانية وكتلة التحالف الكوردستاني على إجراء الأنتخابات والأحصاء السكاني في إطار الحدود الحالية لمحافظة كركوك المصغّرة، فهي تساوم على وتتنازل عن حق الغالبية الكوردية المطلقة في الأقضية الأربعة المستقطعة من محافظة كركوك من قبل النظام البعثي في المشاركة في الأنتخابات في نطاق محافظتها الأصلية كركوك. لذلك يجب عليها أن تشترط قبول مسألة تدقيق السجلات الأنتخابية في محافظة كركوك المصغرة، بتدقيق سجلات الناخبين في جميع المحافظات العراقية الأخري بلا إستثناء، لكي يكون الأجراء أن تم تبنيه عادلا ومنصفا فعلا. فلقد قام النظام البعثي في عامي ١٩٧٥-٧٦ باستقطاع أربعة أقضية من محافظة كركوك وإلحاقها بثلاثة

محافظات مجاورة لكركوك، فقام بإلحاق قضائين كرديين خالصين (جمجمال و كلار) بمحافظة السليمانية وإلحاق قضائي طوزخورماتو وكفري ذي الأغلبية السكانية الكردية-التركمانية بكل من محافظة صلاح الدين ومحافظة ديالى، وذلك بهدف تقليل نسبة السكان الكورد في محافظة كركوك بالدرجة الأولى، وتقليل نسبة السكان التركمان فيها بالدرجة الثانية، وبالتالي لزيادة نسبة السكان العرب في محافظة كركوك المصغرة، وهنا يظهر الهدف الأساسي للعملية الغادرة أي السبب العنصري لعملية تجزأة محافظة كركوك وتقسيمها وتصغيرها بوضوح. إضافة إلى ذلك قام النظام البعثي بفصل ناحية الزاب العربية الخالصة من محافظة نينوى وإلحاقها ببقية محافظة كركوك طبعاً لزيادة نسبة السكان العرب في محافظة كركوك المصغرة. وكذلك قام النظام البعثي باستقدام عشرات الآلاف من السكان العرب من وسط وجنوب العراق إلى محافظة كركوك المصّغرة وإسكانهم في أحياء سكنية جديدة بنيت خصيصاً لهذا الغرض أيضا بغية زيادة نسبة السكان العرب فيها! هنا يبدوا بُطلان إدعاءات من يعتبرون ممثليين للسكان العرب وللسكان التركمان وحقيقة دوافعهم الأساسية الكامنة في عرقلة تشريع قانون الأنتخاب الجديد لمجلس النواب و تأجيل الأنتخابات المنشودة أوتعطيلها وإفشال العملية السياسية الهادفة إلى بناء عراق ديمقراطي فيدرالي مستقر ومزدهر. لذلك يجب إنهاء هذه الدوّامة المفتعلة من قبل المنادين بطريقة خاصة للأنتخابات في محافظة كركوك، لأن مطلبهم غير دستوري إستنادا إلى مواد الدستور المتعلقة بأنتخاب وتشكيل مجلس النواب وغير قانوني وفقا لقانون الأنتخابات القديم ولهذين السببين بالذات إضافةً إلى أخذ التغييرين في التركيب السكاني الأصلي والحدود الأدارية الأصلية لمحافظة كركوك في عهد النظام البعثي بنظر الأعتبار، رفضت المحكمة الأتحادية العليا طلب الممثلين العرب والتركمان بخصوص وضع خاص ومختلف للأنتخابات في محافظة كركوك، وهذه المحكمة هي المرجع القضائي الأعلى لجميع سلطات وسكان العراق، وقراراتها باتة وملزمة لجميع الأطراف السياسية والمكونات القومية في جميع أنحاء العراق. ويجب التفرغ لتعديل وإصلاح النقاط الأصلية في قانون الأنتخابات خلال

هذا الأسبوع كما حددته الهيئة العليا المستقلة للأنتخابات، وعلى رأسها مسألة نوعية القائمة المفتوحة أو المغلقة ومسألة الدائرة الأنتخابية الواحدة لكل العراق أم دوائر إنتخابية متعددة (ثمانية عشرة دائرة) وغيرها من المواضيع المهمة، وإلا ستجري الأنتخابات إستنادا للقانون القديم ووفقا للقائمة المغلقة والدوائر الأنتخابية المتعددة.

أداء مؤسسات حكومة إقليم كوردستان – العراق في ثلاث مســائل أساسية

علاقات إقليم كوردستان مع الحكومة العراقية الأتحادية:

(دراسة سياسية قانونية للدكتور آزاد عثمان / كلية القانون والسياسة – جامعة صلاح الـدين- أربيـل / في شـباط ٢٠١١ بتكليـف مـن مركـز سـرنج للسياسـات الستراتيجية - أربيل)

تقييم أداء حكومة الأقليم (والجانب الكوردستاني) بشأن:

١. متابعة حلول مشكلة المناطق المُستقطعة من الأقليم، بما فيها متابعة تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور العراقي (الدائم) ونتائجها.

٢. متابعة مسألة تعديل قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي وتأثيراتها على نتائج الأنتخابات بالنسبة لأقليم كوردستان.

٣. متابعة مسألة تعداد السكان العام القادم.

١- متابعة حلول مشكلة المناطق المُستقطعة من الأقليم، بما فيها متابعة تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم ونتائجها

إن أهم وأخطر مشكلة معلقة بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة المركزية (الأتحادية) هي مشكلة: الحدود الأدارية الجنوبية والجنوبية الغربية لأقليم كوردستان الفيدرالي، بسبب عدم حل مشكلة المناطق المُستقطعة من إقليم كوردستان)من قبل النظام العراقي البائد)، التي تسمى بمشكلة "الأراضي أو المناطق المتنازع عليها".

كيفية و أسباب ظهور المشكلة:

في أيلول العام ١٩٦٩ قامت الحكومة العراقية السابقة بتغيير التركيب الأداري لجمهورية العراق، وذلك باستحداث أو تشكيل لواء جديد باسم (دهوك) عن طريق فصل فقط أربعة أقضية كوردستانية من لواء الموصل وهي: دهوك، زاخو، عقرة والعمادية، حيث لم يشمل اللواء الجديد جميع المناطق الكوردستانية التابعة للواء الموصل. لقد مثّل هذا الأجراء للنظام العراقي البائد، الذي تم ّمن دون إستفتاء السكان الذين يهمهم الأمر، والذي إستثنى وأُستقطع بموجبه مناطق سنجار وشيخان وزمار وتلكيف ومنطقة الكورد الشبك من اللواء الجديد (دهوك)، تمهيداً لمشكلة المناطق المُستقطعة من كوردستان-العراق أي مشكلة ما تُسمى الآن ب"المناطق المتنازع عليها". وقد جاء هذا الأجراء كخطوة إستباقية للحيلولة دون إنضمام لواء الموصل الى نطاق منطقة تتمتع بادارة ذاتية كوردستانية، فيما إذا تم الأتفاق مع قيادة الثورة الكوردية على حل سلمي للقضية الكوردية في العراق، حيث كان النظام البعثي يفكر فيه بسبب يأسه من الحل العسكري آنذاك. وقد تم الأتفاق فعلاً مع قيادة الثورة الكوردية على حل القضية سلميا وعلى أساس الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان العراق وتم الأعلان عنه بعد مرور حوالي ستة أشهر على إنشاء لواء دهوك أي في ١١/ آذار ١٩٧٠ بصورة بيان.

فالمرحلة الأولى من هذه المشكلة تجسّدت في مخطط النظام البعثي بشأن الحدود الأدارية لما سميّت ب"منطقة كوردستان للحكم الذاتي" في العام ١٩٧٤، وقد تضمّنت خطة حكومة البعث الأحادية (أي من دون الأتفاق مع الجانب الكوردستاني) حُرمان أو إستقطاع مناطق ستراتيجية من كوردستان العراق من الحكم الذاتي وهي: **محافظة** كركوك باكملها، قضائي سنجار وشيخان والمناطق الكوردستانية الأخرى من **محافظة** نينوى وأقضية خانقين ومندلي وشاره بان من **محافظة** ديالى، والمناطق الكوردستانية الواقعة في **محافظة** الواسط (الكوت) وهي: بدره، جسان و زرباتيه.

والمرحلة الثانية تمثّلت في تقسيم وتوزيع وتصغير **محافظة** كركوك في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، بغية تقليل نسبة السكان الكورد في **محافظة** كركوك المصغرة باستقطاع أربعة أقضية منها (**بتصغير مساحتها من حوالي ١٩.٥٤٢ كم^2 الى حوالي ٩.٦٥٩ كم^٢**) وتمثلت في استقطاع قضائي جمجمال وكلار من **محافطة** كركوك وضمهما الى **محافظة** السليمانية وفي إستقطاع قضاء كفري من **محافظة** كركوك وضمّهِ إلى **محافظة** ديالى وإستقطاع قضاء دوزخورماتو (طوزخورماتو) من **محافظة** كركوك وضمّه الى **محافظة** (صلاح الدين) التي إستحدثها في العام ١٩٧٦ من توسيع قضاء تكريت. هنا أعاد النظام البعثي قضائي جمجمال وكلار الى إطار "منطقة كوردستان للحكم الذاتي"، **ولكن من أجل تسهيل تعريب بقية محافظة كركوك المصّغرة**، لأن نسبة السكان الكورد في قضائي جمجمال وكلار وفقا لتعداد السكان في العام ١٩٥٧ كانت ١٠٠٪. ونسبة السكان الكورد في قضائي دوزخورماتو وكفري وفقا لتعداد العام ١٩٥٧ كانتا على التوالي ٥٤٪ و ٥٣٪.

وكذلك تم في هذه المرحلة إستقطاع **ناحية (مزوري)** من **محافظة** دهوك وضمّها إلى **محافظة** نينوى بهدف تصغير **محافظة** دهوك وبالتالي تقليص مساحة "منطقة كوردستان للحكم الذاتي".

وتجسّدت المرحلة الثالثة من المشكلة في إستقطاع **قضاء عقرة** من **محافظة** دهوك (في إستفتاء مزيف) وضمه إلى **محافظة** نينوى في العام ١٩٨٠، أيضا بغية تصغير

محافظة دهوك أو بالأحرى النطاق الجغرافي ل"منطقة كوردستان للحكم الذاتي". بالرغم من أن مشكلتي ناحية المزوري و قضاء عقرة ومشكلة غالبية مناطق قضاء كفري ... لم تعود واقعياً قائمة، حيت تم حلها واقعيا ودستوريا وفقاً لمضمون الفقرة (أ) من المادة (٥٣) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الأنتقالية، التي أصبحت جزءاً من المادة (١٤٣) من الدستور العراقي الدائم. إلاَ أن هذه المناطق لازالت رسميا أو بالأحرى على الخريطة تابعة لمحافظات نينوى وصلاح الدين وديالى، وكان من واجب رئاسة وحكومة إقليم كوردستان حل هذا الأِشكال على خارطة العراق الأدارية، إذ ليس من الضروري والصواب تاجيل تعديل الخارطة لحين حل مشكلة المناطق المستقطعة بأكملها.

وقد توّج النظام البعثي عملية إستقطاع المناطق من محافظات غالبية سكانها من الكورد وضمها الى محافظات مجاورة غالبية سكانها عربية سنيَة في مرحلتها الرابعة بإستقطاع **قضاء مخمور** من محافظة أربيل، عقب الأنتفاضة الشعبية الكُبرى في كوردستان في ربيع العام ١٩٩١، حيث قام بذلك على أثر إنشاء "الملاذ الآمن" في كوردستان من قبل حلفاء حرب الخليج الثانية (لأعادة المشّردين وحماية أهالي كوردستان من ظلم النظام)، وقام بضمّه إلى محافظة نينوى رسميا في العام ١٩٩٦ بهدف تصغير محافظة أربيل وتقليص مساحة منطقة "الملاذ الآمن" أو بالأحرى (كوردستان الحرة)، التي تحولت بعد حوالي عام الى (إقليم كوردستان-العراق) عقب إجراء إنتخابات السلطة التشريعية وتشكيل حكومة الأقليم فيها بمساعدة الأمم المتحدة والدول الغربية، خاصة بعد إقرار المجلس الوطني الكوردستاني أي برلمان الأقليم **للفيدرالية** كاساس لحل القضية الكوردية في العراق أو بالأحرى كشرط للبقاء داخل دولة العراق. **وكان على حكومة كوردستان حل مشكلة إستقطاع قضاء مخمور بعزل عن المناطق المُستقطعة الأخرى، لأن قضاء مخمور لم يكن ضمن ما تُسمى ب"المناطق المتنازع عليها" حتى مع النظام البائد، وكان تابعا لمحافظة أربيل دوماً ورسميا وعلى خارطة العراق الأدارية حتى العام ١٩٩٦**، وانه من الممكن حل هذه المشكلة مع

الحكومة الأتحادية بصورة منفصلة عن طريق الحوار والتباحث، ومن ثم معالجة مسألة تعديل خارطة العراق الأدارية بخصوص قضائي عقرة و مخمور وناحيتي مزوري وباعذرة كمرحلة أولية لحل مشكلة المناطق المُستقطعة. غير ان حكومة الأقليم لم تحقق هذا الهدف لحد الآن، لأنها تنتظر حل مشكلة المناطق المُستقطعة بكاملها ضمن حُزمة واحدة!

لقد أدّى تغيير الحدود الأدارية للمحافظات الثلاثة المذكورة: (كركوك، أربيل و دهوك)، رغما عن إرادة أهاليها أي بصورة غير عادلة، إلى حصول تغيير سلبي مجحف بحق التركيبين السكاني والأداري في محافظات ذي أغلبية سكانية كردية واضحة إستنادا الى الأحصاء السكاني لعامي ١٩٤٧ و١٩٥٧، بينما تم توسيع محافظات ذي أغلبية سكانية عربية سنّية (نينوى، صلاح الدين وديالى) على حساب تقليص مساحة تلك المحافظات الكوردستانية الثلاثة المتضررة لأسباب عنصرية ونفعية جائرة، وهنا يبدوا الغاية البعثية الشوفينية واضحة تماماً. وهنا يكمن أصل المشكلة وقد أصبحت هذه المشكلة تُعرف فيما بعد (حتي في الدستور الدائم) بمشكلة "الأراضي المتنازع عليها"، بالرغم من أنّ النزاع خلقه النظام البعثي، وبالرغم من أن النزاع لايشمل تابعية أراضي تلك المناطق فحسب، بل يشمل أيضا تابعية سكانها أي إغتصاب إرادة أهالي تلك المناطق أيضاً. إذ لا يقتصر الضرر والنزاع الناجم عن هذه الممارسة الفاشيّة على الأراضي فقط، بل شمل فصل الأهالي عن محافظاتهم الأصلية وتفريق شملهم أيضاً، وبالرغم من أن النزاع كان بين النظام البعثي المستبد والشعب الكوردي المُضطهد، وقد خلقه النظام البائد في الفترة الزمنية المحصورة بين ١٩٦٩-١٩٩٦، هذه هي حقيقة ثابتة ومثبتة ومثبّتة في الدستور الأتحادي الدائم، لايجوز تجاهلها ولايمكن تبريرها أو غض النظر عنها بسبب تأثيراتها السلبية وتداعياتها الخطيرة، ولهذا السبب بالذات تم الأتفاق على حل هذه المشكلة قانونيا وسلميا في إطار (قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الأنتقالية – ٢٠٠٤) طبقاً للمادة (٥٨)، ولأنه وفقا للفقرة (أ) من المادة (٥٣)، التي تعترف بسلطة حكومة إقليم كوردستان، ولكن

على الأراضي التي كانت تحت سيطرتها في ٢٠٠٣/٣/١٩ - وهذا الأعتراف ناقص طبعاً، لأن الفقرة (أ) من المادة (٥٣) تتضمن خللا كبيراً بصدد الحدود الدائمة لأقليم كوردستان، حيث تحصر سلطة حكومة الأقليم وإطار أراضي الأقليم في نطاق "الملاذ الآمن"، وكان قبول الوفد الكوردستاني المشارك في مباحثات صياغة مسودة قانون إدارة الدولة للفترة الأنتقالية خطأً جسيما مهما كانت الأسباب والضغوطات، لأن الحل المبتور للمشاكل يؤدي حتماً الى تعقيدها وتعليقها، فيجعلها كقنبلة زمنية موقوتة بين طرفي المشكلة. وهذا الخطأ هو عبأ كبير على كاهل حكومة إقليم كوردستان لايمكن رفعه إلاّ من قبل هيئة إستشارية إختصاصية عليا.

إضافة الى التغيير غير العادل في الحدود الأدارية لمحافظات كوردستان وإستقطاع مناطق مهمة منها وضمها الى محافظات ذات أغلبية سكانية عربية سنّية تم أيضا تغيير الحدود الأدارية لمحافظة كربلاء (وغيرها) ذات الأغلبية السكانية العربية الشيعية واستقطاع مناطق شاسعة منها (استناداً الى التقسيم الأداري للعراق لعام ١٩٧٦) وضمها الى محافظة الأنبار ذات الأغلبية السكانية العربية السنيّة، لذلك تم الأتفاق على حل مسألة الحدود المُغيَرة للمحافظات من قبل النظام البائد في إطار قانون إدارة الدولة طبقاً للمادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الأنتقالية (٢٠٠٤)، التي أصبحت فيما بعد أساساً للمادة (١٤٠) من دستور العراق الدائم (٢٠٠٥)، غير أن آلية تنفيذ جوهر المادة (٥٨) أي الفقرة (ب) منها (إجماع هيئة رئاسة الجمهورية على توصيات تصحيح الحدود الأدارية المغيرة في عهد البعث) غريبة وغير معقولة!! فهي تعجيزية وهي لذلك العقبة الدستورية الأساسية أمام تنفيذ جوهر المادة (٥٨) أو بالأحرى أساس المادة (١٤٠)، وكان قبول الجانب الكردستاني بها خطأ كبيراَ جداً (وبمثابة قبول وضع جبل شاهق على طريق وعر) ولايمكن تصحيح هذا الخطأ إلاّ من خلال تعديل الآلية التعجيزية المذكورة في إطار تعديل الدستور الدائم وفقاً للمادة (١٤٢). والفقرة (ج) من المادة (٥٨) تتخللها ايضاً نواقص عديدة! وكانت لجان متابعة تنفيذ المادة (١٤٠) غير موفقة في تأدية واجبها، لأنها لم تكن بالمستوى

المطلوب ولذلك لم يكن أداء حكومة ورئاسة وبرلمان إقليم كوردستان في هذا الشأن موفقاً وكذلك لم يكن أداء ممثلي الشعب الكوردي في الحكومة الأتحادية ومجلس النواب العراقي خاصة رئيس الجمهورية ونائب رئيس وزراء الحكومة الأتحادية وكتلة التحالف الكوردستاني في مجلس النواب بهذا الخصوص موفقاً أيضاً، (ووفقاً لمضمون المادة ١٣٨ من الدستور العراقي الدائم فان مفعول هيئة رئاسة الجمهورية وبالتالي شرط الأجماع هو محصور بدورة نيابية واحدة فقط، وقد انتهت الدورة المعنية بابتداء الدورة الحالية، فبامكان رئيس الجمهورية منذ ذلك الحين تقديم التوصيات المطلوبة لتصحيح الحدود الأدارية المغيرة للمحافظات المعنية من قبل النظام السابق وفقا لأعدل آلية وهي: إلغاء قرارات "مجلس قيادة الثورة" الخاصة بهذه الأجراءات غير العادلة، بالتنسيق مع رئاسة الحكومة عبر هيئة استشارية معينة من خبراء علوم القانون والسياسة، تُشكَل لهذا الغرض).

ومن أجل حل مشكلة المناطق المُستقطعة وبالتالي مشكلة الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية لأقليم كوردستان وجميع المشاكل المُعّلقة بين حكومة إقليم كوردستان و الحكومة الأتحادية العراقية لابد من تشكيل: (هيئة إستشارية عليا - من إختصاصيين كفوئين في علوم السياسة والقانون والجغرافية والتاريخ والأقتصاد والعلوم العسكرية) لأستشارة الجانب الكوردستاني في هذا المجال.

كأستنتاج وتقويم نهائي لم يكن الجانب الكوردستاني موفقاَ في أداء عمله وتنفيذ واجبه بالشكل المطلوب بخصوص متابعة حل مشكلة المناطق المُستقطعة من إقليم كوردستان بما فيها متابعة تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم. والجانب الكوردستاني يشمل: (كتلة التحالف الكوردستاني في مجلس النواب العراقي)، (لجنة متابعة تنفيذ المادة ١٤٠ التابعة لبرلمان كوردستان) و (ممثلي حكومة إقليم كوردستان لمتابعة تنفيذ المادتين ١٤٠ و١٤٣ من الدستور العراقي الدائم) و (ديوان رئاسة الأقليم).

وتوصيتنا بهذا الشأن تكمن في:

١. حل اللجان الحالية للجانب الكوردستاني الخاصة بمتابعة المادة (١٤٠) بسبب فشل أعضائها فعلياً في تنفيذ مهمتهم بالشكل المطلوب. وتشكيل لجنة جديدة: (من

أخصائيين كفوئين في علوم السياسة والقانون والجغرافية والتاريخ وممثل عن حكومة وآخر عن برلمان إقليم كوردستان) لمتابعة تنفيذ المادتين (١٤٠) و (١٤٣) من الدستور الأتحادي ومضامين المادة (٥٨) و الفقرة (أ) من المادة (٥٣) من قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الأنتقالية، وفقاً لبرنامج محدّد أو بالأحرى لخارطة طريق واقعية وواضحة وإستناداً الى تقييم أوتقويم عملها باستمرار وفي فترات زمنية محددة من قبل لجنة تقييم مشتركة من ممثلين مختصين من برلمان و حكومة ورئاسة إقليم كوردستان.

٢. إعفاء ممثلي الجانب الكوردستاني في اللجنة العليا (الرسمية) لتنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور الأتحادي بسبب إخفاقهم في تأدية الواجب المُلقاة على عواتقهم بهذا الشأن وتكليف أخصائيين كفوئين جُدد ليحلوا محلهم، وتقييم عملهم من قبل اللجنة المشتركة المُقترحة في التوصية السابقة باستمرار ووفق جدول زمني معين.

٣. تشكيل لجنة بديلة عن "وزارة مناطق خارج الأقليم" الملغية، باسم (هيئة متابعة حل مشكلة المناطق المُستقطعة) تابعة لحكومة إقليم كوردستان، للعمل على حل هذه المشكلة بصورة واقعية وجديّة، وذلك من خلال تطبيق ما يتعلق بالمادة (١٤٣) من الدستور الدائم بخصوص أقضية: عقرة وشيخان وكفري وناحية قادركرم، وأخذ الخلفية السياسية والتاريخية لقضاء مخمور بنظر الأعتبار، وفي ضوء القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ الخاص باجراءات تأسيس الأقاليم بشأن محافظة كركوك والأستناد الى الحقائق الجليّة والأدلة الدامغة بصدد التغييرين الجائرين في التركيبين الأداري والسكاني لمحافظة كركوك من قبل النظام البعثي البائد قبل ٢٠٠٣ وكل التغييرات السكانية الحاصلة فيها بعد ٢٠٠٣، وبالأستناد الى مبدأ الحوار مع الحكومة الأتحادية العراقية، نيابة عن حكومة إقليم كوردستان.

٢- دور حكومة الأقليم أو بالأحرى الجانب الكوردستاني في مسألة تعديل قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي وتأثيرات التعديل السلبية على نتائج الأنتخابات بالنسبة لأقليم كوردستان

عند تعديل قانون انتخابات مجلس النواب العراقي:

(أ) لحق غبن كبير بالشعب الكوردي بسبب تبني **مبدأ إعتبار كل محافظة دائرة إنتخابية واحدة** بدلاً من مبدأ إعتبار العراق بكامله دائرة إنتخابية واحدة، نتيجة لخسارة أصوات الناخبين والناخبات الكورد في المحافظات والتي كانت دون القاسم الأنتخابي لها. ولذلك كان لابد من التأكيد والأصرار على تبني المبدأ الثاني بدلاَ من إقرار المبدأ الأول غير العادل بالنسبة للشعب الكوردي والأقليات القومية.

فلو كان العراق كله دائرة إنتخابية واحدة وطبقاً لنظام التمثيل النسبي وعلى أساس مجموع أصوات القوائم الفائزة البالغ (١٠.٩٣٧٦٦٣) و معدل القاسم الأنتخابي للعراق أي (٣٧١٨٢) صوت لكل مقعد، لكان عدد مقاعد القوائم الفائزة (٢٩٤) فقط – عدا التعويضية، **ولحصلت القوائم الكوردستانية الأربعة الفائزة على (٦٩) مقعداً بدلا من (٥٦) مقعداً**، ولكانت نسبة هذه القوائم (٢٢,٣٣٪) بدلاً من (١٧,٢٣٪) الحالية، ولحصلت كل قائمة من القوائم الثلاثة الكبرى الفائزة (العراقية، دولة القانون و الأئتلاف الوطني) على (١٢) مقعداَ أقل من مقاعدها الحالية (أنظر الجدول رقم -١- الخاص بهذا الأحتمال).

الجدول رقم (١)

القوائم الفائزة	أصواتها	عدد مقاعدها الحالية، حيث تم إعتبار كل محافظة دائرة واحدة وفقا لقواسم المحافظات	**عدد مقاعدها لو كان العراق كله دائرة إنتخابية واحدة وفقا لمعدل**	عدد المقاعد الحالية الزائدة (+) أو الناقصة (-)

			القاسم الأنتخابي للعراق	
العراقية	٢.٨٥١٨٢٣	٨٩	٧٧	+ ١٢
دولة القانون	٢.٧٩٧٦١٩	٨٧	٧٥	+ ١٢
الأئتلاف الوطني	٢.٠٩٥٣٥٤	٦٨	٥٦	+ ١٢
التحالف الكوردستاني	١.٦٨٦٣٨٠	٤٢	٤٥	- ٣
گۆران (التغيير)	٤٨٧١٨١	٨	١٣	- ٥
التوافق	٣٠٣٤٧٧	٦	٨	- ٢
وحدة العراق	٣١٤٨٢٣	٤	٩	- ٥
الأتحاد الأسلامي الكوردستاني	٢٤٧٣٦٦	٤	٧	- ٣
الجماعة الأسلامية الكوردستانية	١٥٣٦٤٠	٢	٤	- ٢
المجموع العام	١٠٩٣٧٦٦٣	٣١٠	٢٩٤	١٦ +

(ب) حتى في هذه الحالة لحق غدر كبير بمحافظات إقليم كوردستان الثلاثة **بسبب تخمين نسبة السكان إستنادا الى البطاقة التموينية لوزارة التجارة**، فتبعاً لذلك خسرت محافظات الأقليم (١٠) مقاعد في مجلس النواب العراقي، حيث حصلت على (٤١)

مقعداً – عدا المقعد التعويضي - بدلاً من إستحقاقها الأنتخابي السكاني الواقعي البالغ (٥١) مقعداً من مجموع (٣١٠) مقعد، **بسبب الآلية غير الصائبة بخصوص القاسم الأنتخابي** (أي عدد الأصوات المطلوبة للحصول على مقعد واحد إستنادا الى نسبة السكان وفقاً للبطاقة التموينية لعام ٢٠١٠) التي إعتمدتها المفوضية العليا المُستقلة للأنتخابات. فبالرغم من كون معدل القاسم الأنتخابي لجميع أنحاء العراق (٣٧١٨٢) صوتاً – القريب عن القاسم الأنتخابي لمحافظة بغداد إستناداً الى مجموع الأصوات في جميع أنحاء العراق، تبعاً لذلك **تم تقسيم محافظات العراق الى مجموعتين،** الأولى تضم محافظات: السليمانية، أربيل، كركوك، دهوك، صلاح الدين و ديالى، كان القاسم الأنتخابي فيها أعلى من المعدّل العام للعراق، وقد أصبح لمحافظات السليمانية وأربيل وكركوك ودهوك (ذات الأغلبية السكانية الكوردية) أعلى القواسم الأنتخابية في جميع أنحاء العراق: **(٤٩٠٣٧)** صوتاً و **(٤٨٦٠١)** صوتاً و **(٤٦٣٦٥)** صوتاً و **(٤٢٤٧٢)** صوتاً **على التوالي.** أما المجموعة الثانية فهي تضم: محافظات ميسان، ذي قار، المثنى، كربلاء، الأنبار، القادسية، البصرة، الواسط، نجف و نينوى، وقد تم منحها قاسما إنتخابياً أدنى من المعدّل، فكان القاسم الأنتخابي الخاص بمحافظة نينوى **(٣٤٠٢٦)** صوتاً وتمتعت محافظة ميسان بادنى قاسم إنتخابي بلغ **(٢٧٢٨٢)** صوتاً. ونتيجة لهذه الآلية المفّرقة (غير المُنصفة وغير العادلة) حصلت محافظات: نينوى، الأنبار، ديالى وصلاح الدين (ذات أغلبية سكانية عربية سنيّة) على (٦) مقاعد زائدة، وحصلت محافظات: البصرة، ذي قار، ميسان، نجف، الواسط، القادسية، كربلاء، المثنى (ذات أغلبية سكانية عربية شيعية) على (١٢) مقعداً أكثر من حقها، **بينما فقدت محافظات: السليمانية، أربيل، كركوك ودهوك - ذات أغلبية سكانية كوردية - (١٣) مقعداً!** ويُلاحظ من نتائج الأنتخابات وفقاً لهذه الآلية غير الصائبة مثلاً: أنّ محافظة **السليمانية** حصلت على **(١٧)** مقعداً، علما بأن عدد الناخبين المصوتين فيها كان **(٨٣٣٦٣١)،** وأنّ محافظة البصرة حصلت على **(٢٤)** مقعداً، بينما كان عدد

الناخبين المصوتين فيها (**٨١٤٨١٠**)، وقد حصلت محافظة نينوى على (**٣١**) مقعداً، وكان عدد مصوتيها (**١.٠٥٤٧٩٨**).

(ت) **كانت آلية توزيع المقاعد التعويضية غير عادلة،** لأنها وُضعت لمنح الأصوات الخاسرة للفائزين الأوائل (١،٢،٢،٢)، بدلاً من وضعها بصيغة تمنحها للقوائم الصغيرة الخاسرة الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات التي لم تكفِ للحصول على مقعد واحد. إضافة الى ذلك إزداد الفرق بين مقاعد الكتل العربية الفائزة الكبرى ومقاعد إئتلاف الكتل الكردستانية بنسبة (٥) مقاعد.

(لاحظ الجدولين رقم -٢- ورقم -٣- الخاصين بنتائج إنتخابات مجلس النواب العراقي في العام ٢٠١٠ في جميع المحافظات وقارن بين مجموع أصوات الناخبين في كل محافظة و عدد مقاعدها وقاسمها الأنتخابي وعدد المقاعد الزائدة والناقصة).

الجدول رقم (٢)

المحافظة	مجموع الأصوات	عدد المقاعد	أصوات القاسم الأنتخابي
بغداد	٢.٥٤١٧٦٦	٦٨	٣٧٣٧٩
نينوى	١.٠٥٤٧٩٨	٣١	٣٤٠٢٦
السليمانية	**٨٣٣٦٣١**	**١٧**	**٤٩٠٣٧**
البصرة	**٨١٤٨١٠**	**٢٤**	**٣٣٩٥٠**
أربيل	**٦٨٠٤٠٨**	**١٤**	**٤٨٦٠١**
بابل	٥٨٦٢٨١	١٦	٣٦٦٤٣
ذي قار	**٥٧٢١٧٧**	**١٨**	**٣١٧٨٨**
كركوك	**٥٥٦٣٨٤**	**١٢**	**٤٦٣٦٥**
ديالى	٥٠٢٨٩٦	١٣	٣٨٦٨٤

صلاح الدين	٤٨٨٨٦٥	١٢	٤٠٧٣٩
الأنبار	**٤٧٢٦٠٣**	**١٤**	**٣٣٧٥٧**
دهوك	**٤٢٤٧١٥**	**١٠**	**٤٢٤٧٢**
نجف	٤١١٤٢٤	١٢	٣٤٢٨٥
الواسط	٣٧٦٩٢٢	١١	٣٤٢٦٦
القادسية	٣٧٣٣٣٩	١١	٣٣٩٤٠
كربلاء	٣٣٣٤٣٤	١٠	٣٣٣٤٣
ميسان	**٢٧٢٨١٨**	**١٠**	**٢٧٢٨٢**
المثنى	٢٢٩١٤١	٧	٣٢٧٣٤
المجموع العام	١١.٥٢٦٤١٢	٣١٠	٣٧١٨٢

الجدول رقم (٣)

المحافظة	**٪ للأصوات من مجموع أصوات العراق**	**عدد المقاعد الزائدة + أو عدد المقاعد الناقصة – وفقا لنسبة السكان**
بغداد	٢٢.١٪	لاتوجد
نينوى	**٩.٢٪**	**+ ٣**
السليمانية	**٧.٢٪**	**- ٥**
البصرة	**٧.١٪**	**+ ٢**
أربيل	**٥.٩٪**	**- ٤**
بابل	٥.١٪	لاتوجد
ذي قار	**٥.٠٪**	**+ ٣**
كركوك	**٤.٨٪**	**- ٣**
ديالى	٤.٤٪	- ١

صلاح الدين	٤.٢٪	- ١
الأنبار	٤.١٪	+ ١
دهوك	**٣.٧٪**	**- ١**
نجف	٣.٦٪	+ ١
الواسط	٣.٣٪	+ ١
القادسية	٣.٢٪	+ ١
كربلاء	٢.٩٪	+ ١
المثنى	٢.٠٪	+ ١
ميسان	**٢.٤٪**	**+ ٣**
المجموع العام	١٠٠٪	**+ ٢**

(**مصدر معلومات الجداول: موقع المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات** http://www.ihec-iq.com/ar/result.html)

من هذا الجدول يتضح مايلي:

✓ حصلت المحافظات ذات الغالبية السكانية العربية على (١٧) مقعداً زائداً عن إستحقاقها السكاني الواقعي، بسبب الأستناد الى تخمين السكان ونتيجةً لذلك لدى حساب عدد مقاعد مجلس النواب العراقي إستناداً الى أساس غير علمي وغير صائب أي التخمين وفقاً للبطاقة التموينية. فالأساس السليم والصحيح لمعرفة نسب السكان لأحتساب مقاعد مجلس النواب هو التعداد السكاني العام والنزيه لذلك كان من الأجدر التاكيد على ذلك في المناقشات والمطالبة ببقاء العدد السابق للنواب (٢٧٥) لحين إجراء تعداد سكاني نزيه في جميع أنحاء العراق.

- ✓ خسرت المحافظات ذات الغالبية السكانية الكوردية للسبب المذكور أعلاه (١٣) مقعداً، لأنها حصلت على (٥٣) مقعداَ، ولو جرى ذلك وفقاً للأستحقاق السكاني الواقعي لحصلت هذه المحافظات على (٦٨) مقعداً.
- ✓ حصلت محافظات الأقليم الثلاثة (السليمانية، أربيل ودهوك) على (١.٩٣٨٧٥٤) صوتاً، وهذه الأصوات تساوي (١٦.٨٢٪) أي (١٧٪) من مجموع أصوات العراق البالغة (١١.٥٢٦٤١٢) صوتاً، لذلك **كان من** المفروض حصول محافظات الأقليم على (٥٥) مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة (٣١٠)، إلاّ أنه تم تخصيص (٤١) مقعداً لها فقط بسبب التخمين غير الصائب لنسبة سكان العراق، والغريب في الأمر أنّ التخمين وفق البطاقة التموينية ينطلق من زيادة غير طبيعية للسكان في المحافظات ذات الأغلبية السكانية العربية أكثر بكثير من زيادة السكان في المحافظات ذات الأغلبية السكانية الكوردية! علماً بان المعدل السنوي لنمو السكان – خاصة في محافظات الأقليم الثلاثة – لايمكن أن يكون أقل من المعدل السنوي في المحافظات ذات الأغلبية السكانية العربية، لأن المستوى الصحي والمعيشي هما في محافظات الأقليم أرفع من مستواهما في محافظات العراق الأخرى كما هو معلوم. لذلك كان قبول تخمين السكان وعلى أساس البطاقة التموينية خطأً كبيراً جداً، ولايمكن تبريره مطلقاً أي حتي بالضغط الذي مارسته الأدارة الأمريكية بهذا الشأن للأسراع باصدار تعديل قانون الأنتخابات حتى ولو كان على حساب حقوق الشعب الكوردي المشروعة.
- ✓ من خلال هذه الدراسة نستنتج بأنّ كتلة التحالف الكوردستاني في مجلس النواب العراقي السابق لم تفلح في تحقيق تعديلات عادلة لقانون إنتخابات مجلس النواب العراقي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥، ونتيجةً لذلك لحق بشعب كوردستان في إنتخابات العام ٢٠١٠ ضرراَ كبيراَ، علماً بانّ القيادة السياسية للجانب الكوردستاني أستجابت للضغط الأمريكي واكتفت بتاكيدات الرئيس أوباما الشفهية بصدد حقوق معينة للشعب الكوردي (علماً بان التعهدات الشفهية لرؤساء الدول غير ملزمة في

نطاق العلاقات الدولية حتى بين الدول المستقلة وطبقا للقانون الدولي في هذا المجال، فهي عبارة عادة عن تصريحات مجاملة وإقناع).

- ✓ لذا يجب إستنباط الدروس والعبر من هذه التجربة المريرة، ومن أجل تلافي مثل هذه الأخطاء الكبيرة ومساؤها يُستحسن أن يتم: تشكيل لجنة إستشارية خاصة من قبل حكومة وبرلمان الأقليم من إختصاصيين كفوئين فعلاً لأستشارة أئتلاف (أو بالأحرى) الكتل الكوردستانية في مجلس النواب العراقي في الشؤون الحساسة والحاسمة بشكل مستمر ومؤثرومستقل.
- ✓ كاستنتاج أو درس من نتيجة إنتخابات مجلس النواب في محافظة كركوك (المصغرة) لسنة ٢٠١٠ ولتجنب تكرار النتيجة السلبية الناجمة عن إشتراك الكتل السياسية الكوردستانية فيها باربعة بقوائم منفصلة، بينما اشترك كل العرب القوميون والجبهة التركمانية بقائمة موحدة ضدهم! حيث سبب أسلوب الكتل السياسية الكوردستانية اللاموحد في ضياع مقعد منهم، والأنكى من ذلك أدى الضياع الى حصول القائمة العراقية على نصف الأصوات الكوردستانية الضائعة. فلو إشتركوا فيها بقائمة كوردستانية مشتركة لما ضاع منهم: (٦٧٩٧٦) صوتا لقوائم (گۆڕان- التغيير) و (الأتحاد الأسلامي الكوردستاني) و(الجماعة الأسلامية الكوردستانية). ولحصلوا هم جميعاً على (٧) مقاعد وحصلت العراقية على (٥) مقاعد فقط، على كل حال يجب أخذ العبرة من هذا الخطأ، والأشتراك في إنتخابات مجلس محافظة كركوك القادمة بقائمة كوردستانية موحدّة قوية، ولابد من تهيأة جوالتآلف والتحالف المطلوب لذلك من الآن، وإلاّ ستكون النتيجة وخيمة جداً، وسوف لن يرحم الشعب الكوردي والتاريخ المقصرين المسببين في حصول (أي تكرار) هذا الخطأ القاتل إن وقع (لاسمح الله).

٣- متابعة مسألة تعداد السكان العام القادم:

شدّد الجانب الكوردستاني عامة، وحكومة الأقليم خاصة، على إجراء عملية تعداد السكان خلال الفترة المحدّدة لها أي قبل إنتهاء العام ٢٠١٠، ومع أنّ المحكمة الأتحادية العليا قد أكدت في قرار خاص بهذا الشأن عدم وجود علاقة بين هذا التعداد والأحصاء الخاص بالمرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم، إلاّ أن هذا التعداد هو بمثابة إختبار حاسم لحل العقدة المُستعصية في القضية الكوردية في العراق خاصة، وإشارة إيجابية أو سلبية بشان الحل السلمي لمشكلة المناطق المُستقطعة من إقليم كوردستان وبالتالي لمشكلة الحدود الأدارية الجنوبية والجنوبية الغربية للأقليم ولمعرفة حقيقة التركيب السكاني الحالي لمحافظة كركوك المصغرة (من دون الأقضية الأربعة المُستقطعة منها من قبل البعث ومع بقاء آثار التعريب البعثي المتمثل في ضم ناحية الزاب العربية إليها وبناء عشرات الأحياء السكنية لأستيطان العرب الوافدين من وسط وجنوب العراق في مدينة كركوك وفي مناطق داقوق وتازه خورماتو)، لذلك كان من المفروض بل كان المطلوب التأكيد على تطبيع الأوضاع في تلك المناطق المستقطعة "المُتنازع عليها" — أو بالأحرى (المُختلف عليها إدارياً) - قبل إجراء عملية التعداد، تجنباً لأي أثر سليي بخصوص الحل الدستوري السلمي لهذا النزاع الذي خلقه النظام البعثي المُستبد بينه وبين الشعب الكوردي المُضطهد. (أويمكن الأتفاق على آلية معينة لتجنب الحاق الغَبن مرة أخرى بسكان المناطق المستقطعة، عبر أخذ أصوات سكان تلك المناطق في نظر الأعتبار وإحتسابها ضمن أصوات المحافظات الأصلية لغاية تصحيح الحدود الأدارية المغيرة بصورة غير عادلة من قبل النظام البائد).

فلقد كان مجموع الأصوات لجميع القوائم الكوردستانية في إنتخابات مجلس النواب العراقي في محافظة كركوك (المصغّرّة) لعام ٢٠١٠ (٢٧٤٥١٨) صوتاً، وهي تُعادل ٤٩.٣٣٪ من مجموع أصوات قوائم المحافظة بكاملها، مع أنها تدّل بوضوح على أن الكورد حتى في محافظة كركوك (المصغّرة من قبل النظام البعثي) يمثلون الأغلبية

السكانية، إلاّ أن النسبة تحمل في طيّاتها أكثر من إشارة ودلالة، فبالأضافة الى إدعاءات وإعتراضات القوى العربية الشوفينية (خاصة من بقايا البعثيين العنصريين) و"الجبهة التركمانية" بصدد "تغيير التركيب السكاني بعد إسقاط النظام البعثي لصالح الكورد، ناسين أو متجاهلين التغييرين السكاني والأداري المُجحفين اللذين أجراهما النظام البعثي بين أعوام ١٩٦٩-٢٠٠٣ بحق محافظة كركوك المجزأة وسكانها الأصليين وكأن شيئاً لم يحدث!، تدّل هذه النسبة (٤٩.٣٣٪) على وجود نوع من المجازفة (مهما كانت صغيرة) في حالة تكتل السكان الآخرين (غير الكورد) كلهم (٥٠.٦٧٪) أي (٥١٪) بوجه تطلع أو حتي حق دستوري مشروع يطالب به السكان الكورد، فتشير الى عدم ضمان تأكيد الحق بشأن نتائج أي إستفتاء بشأن مستقبل محافظة كركوك (المصغرة) سواء فيما يتعلق باستفتاء المرحلة الثالثة لتطبيق المادة (١٤٠) أو الأستفتاء وفقا لقانون تأسيس الأقاليم الفدرالية رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ بخصوص (إنضمام محافظة كركوك الى إقليم كوردستان العراق) كما تطالب به القوى السياسية الكوردستانية والشعب الكوردي أو تحويلها الى (إقليم فيدرالي مستقل) كما تطالب به "الجبهة التركمانية" أو بقائها ك(محافظة غير منتظمة في إقليم) تابعة للحكومة المركزية كما تطالب به القوى السياسية العربية المُناهضة للفدرالية — في حالة إتفاق جميع الأطراف غير الكوردية على صيغة مشتركة في إطار محافظة كركوك المُصغّرة - لذلك يجب الأنتباه الى هذه المسألة والأهتمام المطلوب بها، تلافيا لتكرار الغدر البعثي بحق أرض وسكان محافظة كركوك الأصلية المجزأة.

نستنتج من هذه الدراسة بهذا الخصوص بأن على الجانب الكوردستاني عامة وحكومة إقليم كوردستان خاصة:

✓ التأكيد بشأن الأحصاء العام المؤجل على أخذ كل التغييرات في التركيبين الأداري والسكاني في المناطق المستقطعة من إقليم كوردستان العراق المسماة ب"المناطق أو الأراضي المتنازع عليها" عموماً وفي محافظة كركوك خصيصاً قبل وبعد إسقاط النظام البعثي العنصري في العام ٢٠٠٣ في نظر الأعتبار، عند إجراء

الأحصاء السكاني القادم - فهو أهم من موعد الأجراء بالتأكيد، وكذلك لدى إجراء الأستفتاء بشأن المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم أو القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨، تجنباً لأخطاء قاتلة بالنسية لحقوق شعب كوردستان المشروعة ومصير إقليم كوردستان الجغرافي، فكل النزاعات بين الكيانات أو الوحدات السياسية أي بين الدول أو أقاليم الدولة الواحدة هي على الأرض، وبالذات على حدود وثروات باطن وسطح الأرض.

✓ هنا نؤكد مرةً أخرى على ضرورة تشكيل (الهيئة الأستشارية العليا) في إقليم كوردستان — كما تم ذكرها في التوصية رقم (١) بصدد المحور الأول، لأستشارة حكومة ورئاسة إقليم كوردستان بشأن كل القضايا الستراتيجية لشعب كوردستان العراق وجميع المشاكل المعلّقة بين حكومة الأقليم والحكومة الأتحادية العراقية، لأن هذه المشاكل المعلقة والحاسمة، لايمكن حلها إلاَ من خلال الحوار بين ممثلي حكومة إقليم كوردستان و الحكومة الأتحادية، وفقاً لأستشارة صائبة وعلى هدى الدستور الأتحادي الدائم، على أن تمثل الجانب الكوردستاني في الحوار لجنة مختصة كفوءة: تؤدي واجبها بالتنسيق مع الهيئة الأستشارية العليا المقترحة والتشاور مع رئاستي الأقليم والحكومة في أربيل، ويُستحسن أن تكون الأجتماعات بصورة دورية في بغداد وأربيل، لحين الوصول الى الحلول الصحيحة والعادلة، حتى وان كانت على مراحل متعددة.